الأمم المتحدة

A/72/124–E/2018/3

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٥ (أ) من القائمة الأولية*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧–٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسات العامة

إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع

تقرير الأمين العام

موجز

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتضمن التعهد بألا يتخلف أحد عن الركب، هي أجرأ خطة عمل وضعها المجتمع الدولي من أجل الإنسانية. فهي ستتطلب إدخال تغييرات لا تقلّ جرأة على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويعرض التقرير رؤية الأمين العام بشأن إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية لتنفيذ الخطة الإنمائية لعام ٢٠٣٠ في سياق مقترحاته المتعلقة بخطة الإصلاح الشامل، مع اعتبار الوقاية أولوية مشتركة بين الركائز. كما تستجيب لطلب الجمعية العامة للأمين العام، الوارد في قرارها ٢٤٣/٧١، بأن يقوم بإعداد بيان على نطاق المنظومة بالخطوط العامة للمهام الحالية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. وهذا التقرير هو ثمرة مشاورات واسعة النطاق وشاملة للجميع مع المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة والدول الأعضاء، فضلا عن تحليلا متعمقا للدراسات والبيانات ذات الصلة بشأن مهام المنظومة وقدراتها الحالية اللازمة لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وجرى استعراض مهام المنظومة وقدراتها، الذي يتم لأول مرّة على صعيد المنظومة، عملا بالفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١. وواجهت المنظومة قيودا أعاقت قدرتها على إنتاج البيانات الكاملة والحصرية الضرورية، ضمن الإطار الزمني المتاح، لتكون مواءمة لنطاق العمل. ومع

* A/72/50.

17-11562 (A) 100817 100817

الرجاء إعادة استعمال الورق

ذلك، فإن الخطوط العامة للمهام تتضمن أدلة قوية تكفي لتحديد الثغرات وأوجه التداخل وتأكيد الاتجاه المستقبلي للمنظومة، وذلك من أجل الوفاء بوعود خطة عام ٢٠٣٠.

ووفقا للفقرة ٤٥ من قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣، يقدم هذا التقرير أيضا خيارات لتحسين المساءلة والتنسيق الشامل لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ورقابة الدول الأعضاء عليها، ويستند الجزء ذي الصلة من التقرير إلى المشاورات مع وحدة التفتيش المشتركة. والمساءلة والشفافية في الأمم المتحدة هما من الأولويات القصوى في نظر الأمين العام، ويقدم التقرير عددا من المقترحات الرامية إلى تعزيز الأدوات التي تستخدمها الدول الأعضاء والرقابة التي تمارسها في الإبلاغ عن النتائج على مستوى المنظومة والمساءلة عنها بفعالية أكبر.

وهذا التقرير هو أول تقرير يُعدّه الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولكنه ليس سوى بداية عملية تغيير. وسيُنجز استعراض المنظومة الإنمائية خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٧، ويُتوّج بتقرير ثان في كانون الأول/ديسمبر، يتناول عن هذه الرؤية بمزيد من التفاصيل والوفاء بالولايات المتبقية في قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣
ثانيا – خطة عام ٢٠٣٠ وتعهدها بألا يتخلف أحد عن الركب: خطتنا الأجرأ من أجل الإنسانية ٧
ثالثا – المهام والقدرات اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ..... ٨
ألف – استعراض المهام الحالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقدراتها القائمة ٨
باء – معالجة الثغرات في القدرات من أجل دعم تكامل السياسات، وإدارة البيانات، والشراكات والتمويل ١٠
جيم – الأفكار الثاقبة المبكرة في معالجة الثغرات وأوجه التداخل دعما لأهداف التنمية المستدامة ١٣
رابعا – التنفيذ المتسق من خلال تعزيز القيادة وإخضاعها للمساءلة ١٥
ألف – على الصعيد القطري: من أجل جيل جديد من الأفرقة القطرية ١٥
باء – على الصعيد الإقليمي: صوت متماسك على مستوى السياسات ٢٢
جيم – على الصعيد العالمي: إعادة تنظيم التنمية على أعلى المستويات في المنظمة من أجل دعم النتائج وتيسير تحقيقها على الصعيد القطري ٢٤
خامسا – تعزيز المساءلة لتوجيه الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ .. ٢٦
ألف – تحسين عمل الحوكمة والرقابة الذي تقوم به الدول الأعضاء ٢٧
باء – زيادة الشفافية بشأن النتائج على نطاق المنظومة ٢٩
جيم – تعزيز المساءلة الداخلية من أجل الوفاء بالولايات الجماعية ٣٠
سادسا – معالجة اتجاهات التمويل لإنجاز خطة واحدة معا: من أجل التوصل إلى اتفاق تمويل ٣٠
سابعا – الطريق إلى الأمام ٣١

أولا – مقدمة

١ – في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تولّيت منصبي كأمين عام للأمم المتحدة، وأنا تغمرني مشاعر التواضع إزاء ما أحظى به من ثقة وعاقد العزم على قيادة المنظمة، على نحو أفضل، في مواجهة التحديات المعقدة والمترابطة القائمة اليوم. وعلى الرغم مما تحقق من نمو اجتماعي واقتصادي كبير في السنوات الأخيرة، فإن موجة الازدهار والتمكين العارمة لم تهزّ جميع القوارب. وعلى الرغم من أن النسبة الإجمالية من الناس الذين يعيشون في حالة فقر تدنت إلى أدنى مستوى عرفته في أي وقت مضى، لا يزال هناك أكثر من ٧٠٠ مليون شخص يعيشون في حالة فقر مدقع. ولا يزال هناك أكثر من ٢٠٠ مليون شخص عاطلين عن العمل، غالبيتهم من الشباب. وفي كثير من البلدان، تتفاقم عدم المساواة ويحُدّ التمييز المستمر من فرص النساء والفتيات. وأُكره ما يزيد عن ٦٥ مليون شخص على ترك ديارهم. ويتفاقم الشعور بالقلق في الوقت الذي تواجه فيه المجتمعات حالات مترديه بسبب المجاعة والظواهر المناخية الشديدة، والتوسع الحضري الذي يُدار بطريقة غير ملائمة، والنمو السكاني، وندرة المياه، والنزاعات المسلحة، والعنف القائم على نوع الجنس، والتمييز الإثني أو الديني أو السياسي وتصاعد التطرف العنيف.

٢ – وتُمهّد مجموعة من الاتفاقات التاريخية التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٥ – خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية – تمهد الطريق إلى مستقبل أفضل. واستُكملت هذه الجهود بقراري الحفاظ على السلام اللذين اتخذتهما الجمعية العامة ومجلس الأمن (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، فضلا عن طريقة العمل الجديدة في السياقات الإنسانية، حيث تتعايش حالات الطوارئ الطويلة الأمد والتحديات الإنمائية عميقة الجذور. وتوفر تلك الخطط الشاملة والمترابطة، التي تجمع بين ركائز الأمم المتحدة، السلام والتنمية وحقوق الإنسان، خريطة طريق واضحة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على حد سواء.

٣ – وترفع خطة عام ٢٠٣٠، على وجه الخصوص، سقف الطموحات عاليا. ونظرا لأنها خطة عالمية، فهي تنطبق على جميع البلدان، وتُلزم المجتمع الدولي بألا يترك أحدا يتخلف عن الركب. ونظرا لأنها تحولية وتكاملية في تصميمها، فإنه يلزم تنفيذها على نطاق يختلف كثيرا عن الإطار السابق لها، إطار الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك فهي الخطة المحددة لطبيعة عصرنا. وسيُهيئ تحقيق أهداف التنمية المستدامة حياة أفضل للجميع، ويمنع الأزمات، الطبيعية والتي من صنع الإنسان، ويضع أساسا متينا لحقوق الإنسان، والاستقرار، والازدهار، والسلام في جميع المجتمعات.

٤ – وكما أن البلدان تبني قدرات جديدة وتغير أساليب العمل ليتسنى لها المزيد من الاستجابات التي يشارك فيها المجتمع ككل، يتوجب كذلك على الأمم المتحدة أن تتغيّر. وهذه هي الفكرة الرئيسية في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي أكدت فيه الجمعية العامة على ضرورة تعزيز المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة بغية توطيد اتساقها وفعاليتها، فضلا عن تعزيز قدرتها على مواجهة مجموعة كاملة من التحديات الإنمائية التي نواجهها في عصرنا هذا، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠.

٥ - وينصّ القرار على طلبات معينة للتأكد من أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تفي بالغرض من أجل خطة عام ٢٠٣٠. ويسعى الاستعراض إلى معالجة الثغرات وأوجه التداخل في مهام المنظومة وقدراتها لكي تعمل جماعيا وبمزيد من الكفاءة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويُطالب بتعميق المساءلة وبمزيد من الشفافية وتعزيز الرقابة، ويحث على زيادة الاتساق على جميع المستويات، ولا سيما من خلال تنشيط نظام المنسقين المقيمين.

٦ - واستعراض حالة حقوق الإنسان في المنظومة الإنمائية عنصر أساسي من مجموعة من جهود الإصلاح المتآزرة التي شُرع فيها لضمان استجابة الأمم المتحدة للاحتياجات المتغيرة على الصعيد العالمي. وهذه الجهود تشمل إجراء استعراض لهيكل السلام والأمن والإدارة الداخلية، فضلا عن وضع استراتيجيات وخطط عمل واضحة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وإنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتعزيز هياكل مكافحة الإرهاب.

٧ - والهدف واضح، فما على الكيانات إلا أن تعمل معا بشكل أفضل على نطاق المنظومة، مع زيادة التركيز على الوقاية من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، والضعف، والإقصاء، والنزاع. ولتجسيد هذه الرؤية فمن الأهمية بمكان وضع التنمية المستدامة في صلب اهتمامات الأمم المتحدة، ولتكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الإطار الموجه لها. فالتنمية المستدامة والشاملة للجميع غاية في حد ذاتها. وهي أيضا أفضل أداة لبناء القدرة على التكيّف، ومنع الأزمات، وضمان أن تكون حقوق الإنسان تجربة يعيشها الناس، والحفاظ على السلام.

٨ - ويجب علينا أن نستثمر أكثر في القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وإنهاء الإقصاء. ويجب علينا أن نساعد البلدان على تعزيز المؤسسات حتى تتمكن من تقديم الخدمات للناس بفعالية. ويجب أن يسهم الدعم الذي نقدمه للبلدان في توفير فرص العمل اللائق وفرص مباشرة الأعمال الحرة، ولا سيما للشباب، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، وبالتالي تمكين الشعوب من الإشراف على مستقبلها. ويجب علينا أن نكفل أن تكون الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية قائمة على الوعي بالمخاطر، لأن الوقاية هي دائما خير من العلاج. وإذا عالجنا الأسباب الجذرية للأزمات، يصبح بإمكاننا أن نمنع نقض النسيج الاجتماعي ونوطد أُسس السلام والازدهار ونبني مجتمعات شاملة للجميع. فالتنمية المستدامة تبني القدرة على التكيّف، وتحافظ على السلام، وإذا استدام السلام يصبح من الممكن تحقيق التنمية المستدامة.

٩ - ومنذ أول يوم باشرت فيه عملي، عملت على تعزيز التركيز على التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى المهام الأخرى المبينة في قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء، أوكلت مسؤوليات شاملة تتعلق بالتنمية المستدامة إلى نائب الأمين العام الذي تدعمه وحدة أُعيد تصميمها تعنى بالتنمية المستدامة. وأنشأت أيضا لجنة تنفيذية لتتولى تعزيز عملية صنع القرار المتكاملة، بالاستعانة بمدخلات استراتيجية على نطاق أسرة الأمم المتحدة. وسوف أواصل، وأنا ماض قدما في عملي، اتخاذ جميع التدابير الممكنة لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر تكاملا واتساقا في الدعم الذي تقدمه للدول الأعضاء،

منظومة إنمائية قادرة على خدمة جميع شركائنا

١٠ - لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تاريخ تفخر به في تحقيق النتائج. وقد ولّدت على مرّ العقود أفكارا وحلولا غيرت العالم. فقد دعمنا في العديد من البلدان، السياسات الوطنية الرئيسية، وتعزيز

المؤسسات، مما أسفر عن تغير حقيقي في حياة الناس. وفي الآونة الأخيرة، قدمت هذ المنظومة إسهامات كبيرة في دعم البلدان في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي أنجح محاولة عالمية تُبذل حتى الآن من أجل اجتثاث الفقر. وما هذه إلا إنجازات باهرة، والنجاح في الماضي هو أساس متين للإنجاز في المستقبل. بيد أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومعالجة العديد من التحديات الجديدة التي يواجهها العالم، أمر يتطلب إعادة تقويم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإنشاء جيل جديد من الأفرقة القطرية تدعمها قيادة جريئة وخاضعة للمساءلة.

١١ - ولقد قطعنا شوطا طويلا في تعزيز تنسيق منظومة الأمم المتحدة، بدءا بإنشاء المنسقين المقيمين بوصفهم قادة الأفرقة القطرية في أواخر السبعينات، ومرورا بإنشاء فريق الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧، ووصولا إلى تجريب نهج ''توحيد الأداء'' في عدد من البلدان في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين ثم القيام مؤخرا بوضع إجراءات عمل موحدة للأفرقة القطرية. وعلى مر السنين، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المحرك الرائد في تعزيز التنسيق داخل المنظومة. فقد دأب على تكريس قدر كبير من الجهود والموارد والاهتمام السياسي لتلك الأنشطة، ولبناء حاجز فاصل عملي بين مهام البرمجة ومهام التنسيق. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليوم، تمويل الجزء الأكبر من نظام المنسقين المقيمين.

١٢ - وأنا مقتنع، مع ذلك، أن النموذج الحالي قد استُنفد ولم يعد يكفي للوفاء بمتطلبات الطموح والفعالية والتماسك التي تقتضيها خطة عام ٢٠٣٠. وتم تنفيذ الإصلاحات على مر السنين، وكان معظمها في الميدان، ولم يقابل ذلك تقدم في الترتيبات الإقليمية والعالمية وداخل فرادى الكيانات. وبات حتميا، الآن أكثر من أي وقت مضى، ضمان قيام منظومة راسخة تشدد على القيادة، والمساءلة، والتعاون، والكفاءة، والنتائج. والحكومات والشركاء يعولون علينا، إذ طلبت بالفعل ١١٤ حكومة الدعم في إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها.

١٣ - والغرض من خارطة الطريق من أجل التغيير التي وضعناها هو جعل المنظومة أكثر قوة، مع التقليل من التعطيل إلى أدنى حد ممكن في الوقت الذي يلزم أن تتخذ فيه الحكومات وأصحاب المصلحة إجراءات مستمرة وحازمة من أجل تنفيذ الأهداف. وإذ تسترشد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جهودها بخطة عام ٢٠٣٠ باعتبارها سبب وجودها، يجب أن تكون تلك الجهود متجذرة في ثلاثة مبادئ إرشادية، هي:

(أ) تعزيز الملكية والقيادة على الصعيد الوطني؛

(ب) كفالة استجابات تراعي السياق القطري، بدلا من ''نهج واحد يناسب الجميع''؛

(ج) جعل التنفيذ على الصعيد القطري هو الاختبار الحاسم للنجاح بالنسبة للجميع.

١٤ - وللمضي قدما، فإني أرى أن على الأمم المتحدة أن تكون شريكا قيّما لجميع البلدان - بلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء - وهي تمضي قدما نحو تحقيق هذه الأهداف. ورؤيتنا المشتركة هي أن تقوم الأمم المتحدة بالدعوة لصالح الفئات المقصية والضعيفة، وأن تعمل مع الشركاء الوطنيين في النهوض بجميع حقوق الإنسان: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية. إننا نريد منظمة مستشارة محايدة وموضع ثقة لدى الحكومات، منظمة لا تضع الحلول

فحسب، بل تساعد على توسيع نطاق الخيارات المتاحة لشركائنا في سعيهم إلى التوصل إلى حلول للمشاكل القديمة والجديدة على حد سواء.

١٥ - إننا نريد أن تكون منظمتنا - الأمم المتحدة - حافزة على العمل، وابتكارية، وداعية إلى الاجتماعات، ونصيرة للإجراءات الناجحة، وتستخدم الأدلة والبيانات للاسترشاد بها في التخطيط وتحديد الأولويات على الصعيد الوطني، وكذلك مقدمة الدعم المنسق الخاص بنا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد القطري. إننا نسعى إلى أن نكون روّاد الفكر في القرن الحادي والعشرين ونستفيد من قدرة منظمتنا، التي لا مثيل لها، من أجل الوصول إلى الجميع لنتصدر عملية رسم السياسات والابتكار، وإثراء النقاش العالمي بوجهات النظر الوطنية والإقليمية.

١٦ - وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون منظمتنا ثابتة في التمسك بالقيم والمعايير العالمية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في منظمتنا، متحلية بالمرونة في تكييف وجودها، ودعمها ومهاراتها تمشيا مع حالة كل بلد. وهدفنا المشترك هو أن تنجز الأمم المتحدة ولاياتها بالكامل، مع التركيز على النتائج وثقافة التعاون. وأنا أعلم، أننا نستطيع، معا، أن نضمن للعالم الأمم المتحدة التي يحتاجها، لبناء المستقبل الذي يريده ويستحقه.

التعليقات على الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

١٧ - يعرض هذا التقرير رؤيتي المتعلقة بتغيير منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق خطة عام ٢٠٣٠. ويستجيب أيضا للطلب المحدد، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، والمتعلق بالاستعراض الذي سيُنفذ بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧. وسيستند تقريري اللاحق، الذي سيُقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إلى الرؤية المحددة في هذا التقرير ويتناول بقية الولايات المشار إليها في ذلك القرار. وسوف يتضمن مجموعة كاملة من التوصيات لينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ثم الجمعية العامة.

١٨ - ولقد قدنا، عند إعداد هذا التقرير، عملية تشاورية مفتوحة وشاملة مع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين. ودعمت آلية عمل داخلية، شارك في رئاستها ممثلون لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، كلا من عملية التشاور والأعمال التحليلية التي يستند إليها التقرير. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، تشاورنا أيضا مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن المقترحات لتعزيز نظام المساءلة والتنسيق عموما، فضلا عن الرقابة التي تمارسها الدول الأعضاء في هذا الصدد. وقد بُذل جهد خاص من أجل الدخول في حوار مباشر مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، بغية ضمان أن تظل العملية متجذرة في الواقع على الصعيد القطري.

١٩ - وأكدت هذه المشاورات أن هناك تأييدا واسع النطاق للتغييرات الطموحة التي من شأنها أن تجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ملائمة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعناصر الأخرى في الخطة الإنمائية لعام ٢٠٣٠. وكانت الدول الأعضاء واضحة أيضا في إعادة تأكيد مسؤوليتها الأساسية عن تنفيذ عام ٢٠٣٠، مع قيام الأمم المتحدة بتقديم دعم للدول يتسم بالفعالية والكفاءة والاتساق من أجل تحديد أولويات عملها الوطنية على أرض الواقع. ولدى الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة على السواء، إحساس قوي بأنه لئن كان من المهم البناء على ما هو قائم، يجب علينا أيضا أن نكفل أن تكون استجابة المنظومة موافقة لمستوى خطة عام ٢٠٣٠ ونطاقها وطموحها.

٢٠ - ولزيادة تعزيز استعراض المنظومة وقدرتها على مساعدة البلدان على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، أُجري استعراض تقني متعمق قائم على الأدلة، بالاستناد إلى الدراسات والأعمال السابقة. وأُشركت الخبرة المستقلة الخارجية للمساعدة في جمع وتحليل البيانات المستفيضة التي تستند إليها الخطوط العريضة للمهام والقدرات على نطاق المنظومة التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٧١. وأُنشئ فريق مرجعي يضم أفرادا ذوي خبرة معترف بها في الممارسات والسياسات الإنمائية ليقوم بدور أداة الاختبار كلما تقدم العمل.

٢١ - ولذلك ينبغي اعتبار هذا التقرير المعلم الأول في تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء بشأن الوجهة التي سنتخذها ونحن نمضي قدما نحو وضع مجموعة شاملة من التوصيات، سيتم تقديمها بحلول كانون الأول/ديسمبر. وإنني مصمم على ضمان أن تظل العملية شاملة وشفافة ونحن ماضون إلى الأمام.

ثانيا - خطة عام ٢٠٣٠ وتعهدها بألا يتخلف أحد عن الركب: خطتنا الأجرأ من أجل الإنسانية

٢٢ - تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحولا نموذجيا، تترتب عليه آثار متعددة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة. وهي تهدف إلى استكمال الأعمال غير المنجزة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وتحويل الاقتصادات وأنماط الاستهلاك والإنتاج، مع حماية البيئة وكرامة الجميع وحقوقهم في كل مكان. وهي تؤكد من جديد أهمية المؤسسات الفعالة، وتوفير التمويل الكافي والشراكات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وهذه الخطة التي تسعى إلى تحقيق التحوّل ستنشأ عنها آثار كبيرة بالنسبة للحكومات والأمم المتحدة وكامل مجموعة الجهات الفاعلة في مجال التنمية المستدامة.

٢٣ - وأهداف التنمية المستدامة شاملة وعالمية ومترابطة، وتتخلل جميع أبعاد التنمية المستدامة. ولذلك، سيعمل كل بلد على تحقيقها بطريقة مختلفة، وفقا للأولويات والاحتياجات والترتيبات المؤسسية الوطنية ومزيج التمويل المتاح لتنفيذها. وسوف لا تحقق الطريقة المتبعة سابقا في وضع السياسات والتي تركز على القطاعات، أو النهج القائل بتحقيق كل هدف على حدة، سوف لا تحقق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أو أهدافها. وسيكون تعزيز التخطيط المتكامل، والتفكير الاستراتيجي، وتكامل السياسات عوامل بالغة الأهمية لكي تحدد الحكومات أفضل نهج لتنفيذ الأهداف على الصعيد المحلي.

٢٤ - ومن الناحية المفاهيمية، فإن الطموح إلى تحقيق الأهداف يتطلب اتباع نهج يشمل ''الحكومة بأكملها''. ويشمل المشهد الإنمائي الحالي طائفة ملهمة من الجهات الفاعلة الجديدة. وقد تحالفت القوى المحلية ذات النفوذ، وهي تشمل جميع مستويات الحكومات والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والأوساط العلمية، والقطاع الخاص، من المؤسسات البالغة الصغر إلى الشركات المتعددة الجنسيات، من أجل مكافحة الفقر. وهذا يعكس الرؤية الأساسية للشراكة العالمية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ - حيث تعمل الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأمم المتحدة سوية من أجل تعبئة جميع الموارد المتاحة، وهو ما يمكن أن يشكل مصدر قوة. غير أنه حتى تفي الجهات الفاعلة بالوعد بتحقيق مستقبل زاهر وسلمي، سيتعين عليها أن تتوصل في مجال التنمية إلى سبل جديدة للعمل معا والاستفادة من الشراكات الحقيقية التي تستفيد إلى أقصى حد ممكن من الخبرة الفنية والتكنولوجيا والموارد اللازمة لتحقيق النمو المستدام والشامل للجميع. وبدأ التطور السريع للأشكال البديلة من التعاون الإنمائي،

بما في ذلك زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يكشف عن وسائل ابتكارية جريئة لتعزيز التعاون من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥ - وسيتطلب تمويل خطة عام ٢٠٣٠ تريليونات من الدولارات سنويا. ولا بد من اتخاذ إجراءات على نطاق لم يسبق له مثيل لإعادة توجيه مصادر التمويل العامة والخاصة بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل ضمان النمو الشامل والرخاء المشترك على الصعيد العالمي. وللاستفادة بفعالية من مصادر التمويل المتنوعة سيلزم مواءمة التدفقات المالية الخاصة مع خطة عام ٢٠٣٠، وهو ما سيتطلب بدوره دخول الحكومات والأسواق في شراكات جديدة لترسيخ الوعي والثقة، ومواءمة الأنظمة والتمكين من استخدام الأدوات المبتكرة لتعزيز تقاسم المخاطر والمساءلة. وفي الوقت نفسه، فمن الأهمية بمكان أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها ببلوغ هدف ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساهمة منها في المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستفادة من الإمكانات المحفّزة للمساعدة الإنمائية الرسمية حتى يتسنى تمويل الأهداف على نطاق أوسع. وبالنسبة للبلدان الأكثر ضعفا في العالم، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل شريان الحياة وتشهد على الالتزام بقيم التعددية.

٢٦ - وإذ تعِد خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، فإنها تحثّ واضعي السياسات والعاملين في مجال التنمية والهيئات المتعددة الأطراف على النظر في البيانات والأشخاص وراء الإحصاءات المصنفة بمزيد من التعمق. وهي تدعو إلى اتباع نهج عالمي يعترف بأن السعي إلى تحقيق الأهداف يؤثر، ولو بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة، في كل شخص في العالم. وسيطلب الوفاء بالالتزام بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب استنطاق المتوسطات الوطنية والأنماط القطرية استنادا إلى الدخل القومي من خلال البيانات المصنفة والموثوقة والتركيز بشكل أقوى على إنهاء الإقصاء. وسيتطلب ذلك معايرة الدعم اللازم لكل بلد من خلال نهج متعددة الأبعاد، بصرف النظر عن إيرادات هذا البلد أو ذاك. ويعيش ما يقرب من ثلاثة أرباع فقراء العالم في البلدان المتوسطة الدخل، وهذا الرقم يذكرنا بشكل صارخ بالتحديات التي لا تزال تواجهها تلك البلدان.

٢٧ - والوعد بألا يتخلف أحد عن الركب يعني أيضا الحفاظ على تركيز خاص والتزام دولي بدعم البلدان الأكثر ضعفا في مجتمعنا البشري - أي أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً. وتواجه هذه البلدان التي تضم ٩١ دولة عضوا، ويبلغ عدد سكانها مجتمعة بليون نسمة، تواجه قيودا شديدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بسبب محدودية قدراتها المؤسسية، وإمكانية تعرضها لمخاطر كبيرة، واعتمادها على المساعدة الإنمائية الرسمية وتعرضها بشدة للصدمات والتغيرات المناخية. وأمام إنسانيتنا المشتركة اختبار كبير، ألا وهو تحقيق الأهداف بالكامل في تلك البلدان الـ ٩١.

ثالثا - المهام والقدرات اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

ألف - استعراض المهام الحالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقدراتها القائمة

٢٨ - بناء على الطلب الوارد في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، قامت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بمساعدة فريق مستقل من الخبراء، باستعراض مهامها وقدراتها الحالية في محاولة لمواجهة ما تطرحه خطة عام ٢٠٣٠ من تحديات وما تتيحه من فرص.

٢٩ - وعمل أكثر من ٣٠ كيانا علنا وضمن أطر زمنية ضيقة لإنجاز أكبر استعراض من نوعه. وعمل المشاركون من أجل التغلب على الصعوبات المنهجية الناشئة عن مختلف نظم الإبلاغ وجمع البيانات، والتي حدّت من القدرة على إظهار الترابط بين الأهداف والغايات. وقد أثبت الاستعراض الحاجة إلى إجراء تحليل أعمق للنتائج الأولية، من أجل إثراء التقرير الذي سيصدر في كانون الأول/ديسمبر. وعلى الرغم من أن جمع البيانات لا يزال ناقصا لأن بعض الكيانات لا تزال لم تقدم مساهمة كاملة، ساعدت العملية على تقديم استعراض عام للمرة الأولى عن القدرة الجماعية للمنظومة على دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واستندت الدراسة إلى المهام المحددة في الفقرة ٢١ من القرار، وعرفت القدرات بأنها تتطلب نفقات وموارد بشرية ومنتجات معرفية. واستندت البيانات المالية إلى تقديرات البيانات لعام ٢٠١٦، التي لا يزال يتعين مراجعتها، ولكنها سليمة إلى درجة تسمح بإجراء تحليل مُجمّع دقيق.

٣٠ - وتشير النتائج الأولية للمخطط العام إلى أن على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تُنهي انتقالها من العمل على دعم الأهداف الإنمائية للألفية إلى الجهود اللازمة لدعم خطة عام ٢٠٣٠. وعلى سبيل المثال، لا يزال ما يربو عن ٥٠ في المائة من ميزانية المنظومة يتركز في مجالات العمل المتعلقة بالأهداف من ١ إلى ٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يعكس استمرار التركيز على الأنشطة من النوع المستخدم لغرض الأهداف الإنمائية للألفية، ويؤكد على ضرورة التبني المفاهيمي والمواضيعي، لكامل خطة التنمية المستدامة المضمنة في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

٣١ - وهناك أيضا فجوة واضحة في إنجاز المهام الكبيرة اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وكشفت البيانات عن عدم كفاية القدرات المتعلقة بإدارة البيانات وإسداء المشورة في مجال السياسات المتكاملة. وتقديم الخدمات في مجال السياسات المتكاملة هو أحد الأسباب الرئيسية التي ينبغي من أجلها أن تدير منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نشاطها بطريقة مختلفة. ومع ذلك، ووفقا للتقديرات الأولية الصادرة عن كيانات المنظومة، خُصِّصت نسبة ١٦ في المائة من مجموع الأموال، أو حصة مماثلة من مجموع الموظفين، لإسداء المشورة في مجال السياسات، والدعم المعياري وجمع البيانات وتحليلها في عام ٢٠١٦. وأشارت أيضا المقابلات التي أجريت مع كبار المسؤولين من عدة كيانات إلى المخاطر المتمثلة في أن المنافسة داخل منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تكون عاملا سلبيا يساعد على إدامة حالات الانعزال داخل المؤسسات الشريكة لنا.

٣٢ - وفيما يتعلق بالفجوة على مستوى البيانات، ففي حين أن هناك دون شك قدرات كبيرة لتوليد البيانات داخل المنظومة، فإن الأصول مشتتة بين الكيانات وليس لها تأثير كاف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظومة غير قادرة على إبراز النتائج المشتركة، بسبب الافتقار إلى جمع البيانات بشكل متسق على مستوى المنظومة. وذكّر الاستعراض بشكل صارخ بأن النظم والعمليات الحالية لإدارة البرامج، والنفقات، والموظفين في كامل منظومة الأمم المتحدة تختلف اختلافا كبيرا وأن تصميمها غير كامل لمواءمتها مع إطار أهداف التنمية المستدامة. ويجب معالجة هذه المسائل على جميع المستويات، على سبيل الاستعجال.

٣٣ - وأكدت الدراسة أيضا على ضرورة تعديل مجموعات مهارات الأمم المتحدة الحاسمة الأخرى وتعزيزها لتطابق احتياجات خطة عام ٢٠٣٠. وتتطلب مواءمة المنظومة مع هذا الإطار تحديد القدرات في المجالات التالية: الشراكات والتمويل؛ والإحصاءات، والتحاليل الابتكارية والمتكاملة، والتخطيط،

والاستشراف وإدارة المخاطر؛ والدعوة والتراسل بشأن التنمية المستدامة؛ والخبرة التقنية بشأن القضايا الناشئة الجانبية.

٣٤ - ويؤدي ارتفاع مستويات التمويل المخصص إلى زيادة إضعاف التنسيق والمساءلة على نطاق المنظومة. وتخصيص ٩١ في المائة من جميع تدفقات الموارد غير الأساسية لمشاريع الكيان الواحد إنما هو عائق خطير آخر لقدرات المنظومة على مواصلة إدماج النهج التي تتبعها في دعم الأهداف الإنمائية للألفية. وقد صُمّمت خطة عام ٢٠٣٠ لتكون خطة شاملة ومتكاملة عمدا. وبالإضافة إلى الطابع المعقد للتحديات على الصعيد القطري، فهي تطالب أن تعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية معا عن كثب وتراكِم الخبرات. وهي تتطلب أيضا اتباع نهج جديدة وأكثر تكاملا لبناء قدرات المؤسسات الوطنية، الخاصة منها والعامة، لا سيما قدرات في مجالات التخطيط والرصد والتقييم والتنفيذ المتعلقة بالأهداف. ومع ذلك، لا تزال المنظومة تفتقر إلى منهجية أو معايير مشتركة لتنمية القدرات.

٣٥ - ومع ذلك، فقد كشفت الدراسة عن أسس قوية لتقوم عليها عملية انتقال المنظومة إلى الدعم لغرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واختارت الكيانات في المتوسط ٦٥ هدفا من أهداف التركيز، وهو ما يدل على أن طبيعة شمول الأهداف لعدة قطاعات باتت مفهومة جيدا. وتبلغ نسبة موارد المنظومة المالية والبشرية المخصصة على الصعيد القطري ٨٠ في المائة تقريبا. ولا يزال تركيز المنظومة على الصعيد القطري أحد مواطن قوتها الأساسية.

٣٦ - وقد أطلقت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عددا من الأدوات المبتكرة لغرض الدعم المشترك في تنفيذ هذه الأهداف، بما في ذلك توفير الدعم لمنهجية دعم الدمج والتسريع والسياسات، فيما يتعلق بالأهداف. بيد أن هذه المبادرات المشتركة لا تزال تمثل حصة ضئيلة من أداء المنظومة العام. ولا يُوجّه سوى ٦ في المائة من مجموع التمويل غير الأساسي من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات. وتجسد هذه الفجوة على مستوى الحوافز التقدم المحتمل الذي يمكن إحرازه من خلال استخدام آليات التمويل المجمعة المتعددة الشركاء لتعزيز نتائج البرنامج المتكامل لغرض تنفيذ الأهداف.

باء - معالجة الثغرات في القدرات من أجل دعم تكامل السياسات، وإدارة البيانات، والشراكات والتمويل

٣٧ - تشكل الفجوات في مجموعات المهارات من حيث صلتها بدعم الحكومات في الاستفادة من الشراكات، والتمويل، وتكامل البيانات والسياسات، مصدر قلق خاص. ومن الضروري تعزيز مجموعات المهارات هذه لزيادة تمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من دعم إضفاء الطابع المحلي على خطة عام ٢٠٣٠، وحشد الخبرات والموارد اللازمة للوصول بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إلى المستوى المطلوب، والتكيف مع السياقات القطرية لتعزيز اتساق الدعم الذي تقدمه لمساعدة البلدان على الإسراع في تنفيذ أولوياتها الوطنية.

٣٨ - وبالنظر إلى الطبيعة المتكاملة لخطة عام ٢٠٣٠ ومدى تعقيد التحديات التي تواجهها البلدان في مجال التنمية المستدامة، فإن المنظومة تحتاج إلى المزيد من المهارات المتطورة في مجال تكامل السياسات. وسيتعين على الحكومات تقييم المفاضلات وأوجه التآزر لإعطاء الأولوية للتدخلات المسرعة لوتيرة التقدم، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة في تسلسل يحقق أقصى النتائج.

٣٩ - ونظرا لأن تصنيف البيانات أصبح جزءا لا يتجزأ من التعهد بعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسن قدرتها على إدارة البيانات المجمعة وترجمتها إلى أفكار ثاقبة، ومن ثم زيادة الاستنارة بها في المساءلة أمام شركائها عن النتائج التي تحققها المنظومة في مجال التنفيذ على الصعيد القطري.

٤٠ - وسيكون من المهم للغاية أيضا تعزيز قدرة المنظومة على المشورة في مجال السياسات العامة إذ أن الحكومات تطلب على نحو متزايد الدعم في اتباع الكيفية المثلى لإدماج الأهداف في خططها الوطنية وهياكلها الإدارية، وللقيام بالمقايضات اللازمة وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها في نسق يتسم بأكبر قدر من الفعالية. ويقدم هذا التقرير الخطوط العامة لسبل تعزيز الدعامة السياساتية الأساسية للأمم المتحدة من خلال الاستفادة من المزيج الفريد من الشرعية المعيارية والنطاق العملياتي.

٤١ - وسيكون من المهم للغاية تحديد القدرات اللازمة لدعم بناء الشراكات من أجل تحقيق النجاح. وعلى النحو المبين في الهدف ١٧، لا يمكن إنجاز خطة التنمية المستدامة إلا بالتزام قوي بالشراكات على جميع المستويات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الأخرى. وسنحتاج إلى تعبئة الموارد الحالية وموارد إضافية من التمويل والتكنولوجيات والمعارف والخبرات، التي يمكن عندئذ أن تستخدمها البلدان لتسريع وتيرة التقدم. وإننا إذ ندرك هذه الضرورة، يجب علينا تسخير سلطة الأمم المتحدة التنظيمية من خلال منابر يتمكن أصحاب المصلحة فيها من المشاركة المجدية، وبناء الثقة، وتبادل الدراية والتكنولوجيات، وتعزيز العلاقات وزيادة التآزر والاتساق من أجل تحقيق النتائج.

٤٢ - وسنحتاج أيضا إلى إدماج الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة في نموذج تسيير الأعمال الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتجميع خبرات المنظومة ككل على مستوى كامل طيف الشراكة. ويجب علينا أيضا أن نعزز القدرات على دعم واستغلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه عنصرا مكملا للمساعدة الإنمائية التقليدية. والتعاون فيما بين البلدان النامية ميزة فريدة من نوعها لتبادل المعارف ونقل التكنولوجيات المناسبة والحلول الإنمائية المجربة على حد سواء، والتي تعادل جميعها في القيمة الموارد المالية في نظر البلدان النامية.

٤٣ - ونظرا لأن الشراكات أصبحت تقوم بدور أكبر فأكبر في عمليات التخطيط بدءا من الصعيد العالمي ووصولا إلى الصعيد القطري، يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكون على أهبة الاستعداد لدعم الطلبات الوطنية على التحالفات الشاملة لجميع الأطراف وعمليات التخطيط التشاركية التي تأخذ في الحسبان احتياجات أشد الفئات ضعفا وضحايا الإقصاء. ونظرا لأن المواطنين وغيرهم ساعدوا في تحديد شكل خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي لهم كذلك تحديد طريقة تنفيذها. وإذا لم نشرك الجميع في تشكيل مستقبلنا المشترك، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى مفاقمة حالات القلق وخلق التوترات، ويحيّم بظلاله على إمكانيات إنجاز عمل تعاوني قوي التأثير وتحقيق النتائج.

٤٤ - وتتطلب الاحتياجات التمويلية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة إجراء إصلاحات شاملة في النهج الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في مجال التمويل. ووفقا لخطة عمل أديس أبابا، وللإفراج عن تريليونات الدولارات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، ستحتاج الحكومات إلى المزيد من الدعم من أجل اجتذاب جميع أنواع الاستثمارات - من القطاعين العام والخاص، وعلى الصعيدين الوطني والعالمي

والاستفادة منها وتعبئتها. وسيكون استمرار التمويل من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية عاملا حاسما لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب وتحفيز مصادر التمويل الأخرى، ولكنه لا يكفي لتحقيق الأهداف. وعلى الرغم من البيئة المواتية على نحو متزايد، لا تزال الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف لم تبلغ المستوى المطلوب. ويتبين أن الشراكات الشاملة لعدة قطاعات ومزج رؤوس الأموال عملية معقدة بالنسبة للعديد من الحكومات. وحتى الآن، لا يزال الافتقار إلى المشاريع المقبولة مصرفيا عائقا رئيسيا أمام زيادة الاستثمارات المرتبطة بالأهداف.

٤٥ - وسوف تحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما الأفرقة القطرية، إلى تطوير مجموعات من المهارات الكافية من أجل مساعدة البلدان على تصميم المشاريع والاستفادة من الاستثمارات لغرض تنفيذ المشاريع. وينبغي تجميع الخبرة المشتتة حاليا في جميع أنحاء المنظومة ودعمها بركيزة سياساتية أشدّ قوة، بغية إنشاء قيادة فكرية جديدة في حيّز السياسات الاقتصادية والمالية العالمية. وحتى تفي المنظومة بدورها كرائد فكري، فإنها تحتاج إلى اكتساب المزيد من المعارف والخبرات لتصبح في طليعة التطورات الجديدة، ومن ثم تصبح هي الجهة الميسرة من أجل تلبية الاحتياجات القطرية. وسيوفر بناء تلك القدرات أيضا القدرة على العمل بمزيد من الفعالية مع الشركاء في التمويل من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، ومصارف التنمية الإقليمية والوطنية، والمؤسسات، والجهات المانحة، والحكومات الوطنية والمؤسسات الاستثمارية، والقدرة على الحصول على رأس المال فضلا عن تعزيز الائتمان وحلول التخفيف من حدة المخاطر. والهدف من ذلك هو مساعدة الدول الأعضاء على إعداد مقترحات تمويل المشاريع المتعلقة بمبادراتها ذات الأولوية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشكل جوهر خطتها المتعلقة بجمع رؤوس الأموال وتحديد ما يلزم من فرص وموارد وشركاء ماليين لتحقيق المشاريع.

٤٦ - **ولمعالجة الثغرات الحرجة في مجموعات المهارات والقدرات، سنقوم بما يلي:**

(أ) **تعزيز مجموعة المواهب والتدريب، فضلا عن المعرفة وإدارة الأداء، والاستعانة بالخبرات الجديدة والاستفادة من الدراية الفنية من مختلف معاهد التدريب التابعة للأمم المتحدة وكيانات المنظومة الإنمائية، وسيتم كل ذلك بالتعاون الوثيق مع مسار الإصلاح الإداري؛**

(ب) **تعزيز قدرة المنظومة على الإلمام بالبيانات وتكنولوجيا البيانات وجمعها وتحليلها في المستوى المطلوب من التصنيف، بما يتماشى مع الأهداف، فضلا عن كفالة تنسيق نظم الإبلاغ والبيانات بين الكيانات بغية تيسير الإبلاغ والمساءلة ووضوح النتائج الجماعية على مستوى المنظومة؛**

(ج) **إطلاق مسارات العمل التالية التي تركز على إقامة الشراكات: '١' إنشاء عملية فيما بين الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف اعتماد نهج على نطاق المنظومة بشأن الشراكات؛ '٢' استعراض دور الاتفاق العالمي وتطبيقه في سياق الأفرقة القطرية، من أجل تعزيز العمل مع منظمي المشاريع، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية والجهات الأخرى لدعم الأولويات الوطنية بفعالية أكبر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية؛ و '٣' تحليل سبل تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز**

ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالاستفادة من وجود مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمنظمة في البلدان؛

(د) الاستفادة من التعاون القائم فيما بين عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة لاستنباط اتفاق مُحدّث على نطاق المنظومة مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، من أجل شحذ الشراكات حول الإجراءات القوية الأثر دعما لهذه الأهداف؛ وفي هذا الصدد، ينبغي الاستفادة بشكل أفضل من أوجه التآزر الواضحة بين أصول المؤسسات المالية الدولية وخبرتها ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(هـ) العمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحديد رؤية أكثر وضوحا لتقسيم الأدوار لدعم تمويل التنمية، مع الاعتراف بأن ثمة دورا بالغ الأهمية يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه يتصدر جيلا جديدا من الأفرقة القطرية، بقيادة منسقين مقيمين متمكنين، إذ أنه سيكون من المهم للغاية أن يظل بإمكان المنظومة الاعتماد على قدرات البرنامج المؤسسية والتشغيلية والاستراتيجية من أجل الاستجابات المتعددة القطاعات واستجابات الحكومات بأكملها، وتعبئة الخبرات الخاصة بالكيانات الأخرى حسب الاقتضاء؛ وفي هذا الصدد، فإن ولاية البرنامج الإنمائي المتعلقة بتكامل النظم ميزة قيمة بالنسبة للمنظومة ككل في الوقت الذي تنتقل فيه إلى خطة مترابطة، ويجب أن تصبح هي مجال التركيز الرئيسي في الخطط الاستراتيجية المستقبلية للبرنامج؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإذا تعززت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فإنها ستعمل بالتعاون مع اللجان الإقليمية على تقديم التوجيه السياسي والدعم اللازم على الصعيد القطري من أجل إنجاز هذا العمل الحاسم.

جيم - الأفكار الثاقبة المبكرة في معالجة الثغرات وأوجه التداخل دعما لأهداف التنمية المستدامة

٤٧ - أكدت الدراسة وجود حالات تداخل كبيرة في مجال الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة. وهذه النتائج ليست مستغربة، نظرا للطبيعة المتكاملة لخطة عام ٢٠٣٠، التي تتطلب أنواعا متعددة من الخبرات والاستثمارات على نطاق واسع. وهي نتائج ليست بالضرورة سلبية. ويمثل تنوع الخبرات والولايات ضمن المنظومة الإنمائية، من أوجه عدة، مصدر قوة. بيد أن خطر التداخل والازدواجية يزداد في ظل غياب نظم التنسيق والمساءلة الأكثر صرامة.

٤٨ - وتشمل النتائج الرئيسية للاستعراض ما يلي: لا يزال التمويل والموظفون متركزون بشدة في البرامج التي تعالج عددا محدودا من الأهداف الإنمائية للألفية، إذ يُخصص نحو ٥٠ في المائة من التمويل لأهداف ثلاثة (الأهداف ٢ و ٣ و ١٦)؛ عدم وجود تحديد واضح للأدوار في مجال تنمية القدرات وتنفيذ الدعم ذي الصلة بالبيئة؛ تداخل عمل العديد من الكيانات مع تنمية المؤسسات ومع التجارة والاستثمار؛ تقوم اللجان الإقليمية والهياكل الإقليمية وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعمل تحليلي متماثل إلى حد كبير؛ تقوم حاليا كيانات منفردة بتطوير الغالبية العظمى من المنتجات المعرفية، على الرغم من أنها غالبا ما تتناول مواضيع مماثلة. وتتفاقم مخاطر عدم الكفاءة الناجمة عن هذه التداخلات لأن هناك عددا من الكيانات تنفق، فيما يبدو، موارد طفيفة نسبيا على معالجة الغايات المشتركة المدرجة في إطار الأهداف. وعلى سبيل المثال، أبلغ ٢٤ كيانا عن نفقات على الهدف ١، ومن

بين هذه الكيانات، بلغ إنفاق ثلاثة كيانات نحو ٧٥ في المائة من النفقات الإجمالية، وأنفق كل كيان من بين أربعة كيانات أقل من ٤ ملايين دولار على تحقيق ذلك الهدف.

٤٩ - وسنواصل تحليل البيانات المجمعة والسعي إلى إيجاد حلول على مدى الأشهر القادمة، ونُعِدّ في الوقت نفسه توصيات لإدراجها في تقريري الذي سأقدمه في كانون الأول/ديسمبر. وإننا نعتزم، من خلال قيامنا بذلك، تعزيز القيادة والمساءلة عن النتائج المشتركة على نطاق المنظومة، مع أفرقة قطرية أكثر استجابة وأكثر تماسكا. وهدفنا واضح، وهو تحسين تجهيز المنظومة من أجل الحد من حالات التداخل من خلال تقسيم العمل على الوجه المناسب واتباع النهج التعاونية التي تولد التآزر.

٥٠ - وينبغي أيضا معالجة طرق أداء العمل الزائدة عن الحاجة و/أو التي تفتقر إلى الكفاءة، كما أنها ستكون محور تركيز هذا الاستعراض الإنمائي والإصلاح الإداري الداخلي. وكل كيان تابع للأمم المتحدة، بصرف النظر عن حجمه أو ولايته، له في الوقت الراهن هيكل إداري ما يقدم خدمات الدعم على الصعيد القطري. ومع ذلك، فإن مراكز الخدمات المتكاملة لا توجد إلا في أربعة بلدان. ولدينا في غالبية البلدان مباني مشتركة، تأوي كيانين أو أكثر. ويمكننا أن ندمج أكثر، ونقلل من عدد المكاتب التمثيلية ونحقق وفورات كبيرة في التكاليف، من أجل زيادة الاستثمارات البرامجية. ومن أصول البرنامج الإنمائي القيِّمة التي يجب البناء عليها والاستفادة منها، منصته التشغيلية العالمية وقدرته على تقديم الخدمات التشغيلية، بما في ذلك في حالات الأزمات الإنسانية. وأجرى ٢٢ في المائة فقط من الأفرقة القطرية استعراضا استراتيجيا لتصريف أعمالها. وسوف يكون ترشيد تصريف الأعمال ومهام المكاتب الخلفية، ولا سيما على الصعيد القطري، خطوة واضحة إلى الأمام لضمان المزيد من الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة.

٥١ - وكشفت البيانات أيضا عن ثغرات كبيرة في التغطية المواضيعية للأهداف، من حيث النفقات والموظفين. وكانت الثغرات واضحة بشكل خاص عند النظر في الأهداف المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي (الهدف ٦)، والطاقة (الهدف ٧) والبيئة (الأهداف من ١٣ إلى ١٥)، والاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف ١٢) والصناعة والهياكل الأساسية (الهدف ٩) (التي غالبا ما يشار إليها بالأهداف الجديدة). والهدفان ٩ و ١٢ هما الهدفان الوحيدان اللذان تقل فيهما النفقات عن ٤٠ في المائة على الصعيد القطري (٣٩ في المائة و ٢٤ في المائة، على التوالي). وكما تبيّن من الخطوط العامة، فإن الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منخفض جدا ويتطلب اهتماما أكثر تضافرا من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٢ - ولكي تعالج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الثغرات في تغطية الأهداف، من المهم اعتماد نهج متواضع، والاعتراف بأن الأمم المتحدة لا يمكنها بل ولا ينبغي لها القيام بكل شيء في كل مكان. وقد تكون هناك جهات أخرى في وضع أفضل للمضي قدما في تنفيذ بعض أجزاء الخطة الإنمائية. بيد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون في وضع جيد لإسداء المشورة وتقديم الدعم التقني للحكومات أو القيام بدور الوسيط في ذلك في جميع مجالات التنمية المستدامة. وفي الحالة التي تكون فيها الأمم المتحدة ليست هي الجهة الفاعلة الرئيسية، يجب عليها أن تساعد في جمع الشركاء الرئيسيين حول كل هدف، حتى يظلوا متمسكين بالوفاء بالالتزامات الدولية.

٥٣ - وإذا ما جُدِّدت آليات التخطيط والتنسيق والمساءلة المشتركة بين الوكالات فستتمكن المنظومة من تحديد المجالات التي يمكن أن تسُدّ فيها الثغرات عن طريق تجميع الخبرات والأصول من جميع الكيانات التابعة لها، أو الحالات التي قد تكون فيها الأمم المتحدة قادرة أكثر على دعم الحكومات في تعبئة التمويل والخبرة الفنية من الشركاء الآخرين. ولكي تكون الأمم المتحدة في وضع يسمح لها بالقيام بذلك، ينبغي، على سبيل الأولوية، تعزيز قدراتها في مجال عقد الاجتماعات ومجموعات المهارات الجديدة. وللمضي قدما، سننظر أيضا في الاستخدام الاستراتيجي للصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء للمساعدة على حفز الدعم إلى تلك الأهداف الجديدة الشاملة في طبيعتها، التي تغطيها المنظومة حاليا بطريقة مجزأة ومتفرقة.

٥٤ - **ولمعالجة الثغرات وأوجه التداخل في تغطية الأهداف، سنقوم بما يلي:**

(أ) **مواصلة تحليل البيانات والنتائج المنبثقة عن الخطوط العريضة للمهام والقدرات على نطاق المنظومة، بينما نقوم بالعمل المتعلق بالتوصيات ذات الصلة وبالوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة؛**

(ب) **الاستفادة من نتائج عمليات الإصلاح الجارية الأخرى، بما في ذلك عملية التقييم المستقلة من أجل تعزيز فعالية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والاستعراض المستقل لقدرات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها اللازمة للحفاظ على السلام.**

رابعا - التنفيذ المتسق من خلال تعزيز القيادة وإخضاعها للمساءلة

ألف - على الصعيد القطري: من أجل جيل جديد من الأفرقة القطرية

٥٥ - لا بد للنهج المشترك بين الوكالات المتوخى في ترجمة تطلعات خطة عام ٢٠٣٠ إلى نتائج مشتركة على أرض الواقع، أن يتجاوز التنسيق وينتقل إلى الصيغة الجديدة للتنمية المستدامة. وسيتطلب ذلك قيادة أقوى وجريئة ملهمة ومحفّزة للعمل الجماعي من أجل إنجاز خطة واحدة، التنفيذ دعما للبلدان.

٥٦ - وحتى تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قادرة على إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة متسقة، يجب أن تعتمد على جيل جديد من الأفرقة القطرية. وتتطلب خطة عام ٢٠٣٠ أن نتبع نهجا نموذجيا فيما يتعلق بتواجدنا في البلدان، حيث تكون الحكومات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين هي التي تقود عملية تشكيل الأفرقة القطرية - تكوينها، ومجموعات المهارات التي تملكها، ومهامها ومجالات تركيزها - على أساس خططها وأولوياتها المحددة وطنيا في إطار أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تعكس تشكيلة كل فريق قطري سياق البلد المعني وواقعه. وهكذا سيوطد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كل بلد أسس السلام والرخاء وحقوق الإنسان.

٥٧ - وسيلزم اتخاذ إجراءين رئيسيين لتفعيل مبدأ النهج النموذجي. والإجراء الأول هو وضع معايير موضوعية لترشيد الحضور المادي على أساس كل بلد على حدة. وفي بعض الحالات، قد يقلص ذلك من الوجود التمثيلي، في حين أنه يكفل استمرار وصول الحكومات إلى خبرة الكيانات المعنية من خلال الاشتراك في موقع واحد، والوجود الافتراضي أو أي آلية أخرى تقدم الدعم بطريقة فعالة وملائمة. وفي

حالات أخرى، قد تلزم مجموعات إضافية من المهارات و/أو الكيانات لدعم قدرات البلدان حسب احتياجاتها.

٥٨ - وسيُعاد تنظيم أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتعزيزها بوصفها أداة التخطيط الأهم والوحيدة التابعة للأمم المتحدة في جميع البلدان، مع ما يترتب على ذلك من آثار ملموسة فيما يتعلق بتوجيه دعم المنظومة وتواجدها، ولتحظى تدريجيا بالأسبقية على البرامج والخطط القطرية التي تنفذها فرادى الكيانات. وبدلا من تقديم صورة عن جميع أنشطة الأفرقة القطرية في بلد بعينه، يجب أن تصبح الأطر تشكل استجابة للأولويات الوطنية على نطاق المنظومة؛ ويجب أن يستند هذا الاتفاق حول النتائج إلى إطار ميزانية واضح. وحيثما لزم إدخال تعديلات على الوجود القطري للأمم المتحدة، فإنها ستُنفّذ. وسيُطبق إجراء اشتراك الكيانات في موقع واحد أو إعارة الموظفين إلى مكاتب المنسقين المقيمين إلى أقصى حد ممكن في حالة عدم استيفاء معايير الوجود التمثيلي، أو عندما لا يكون الوجود التمثيلي الكامل لازما. وسينشأ عن هذه التعديلات إتاحة المزيد من الموارد للبرامج في الميدان، مع تعزيز وتحفيز قدرات الأفرقة القطرية في مجال السياسات المتكاملة والحد من تكاليف المعاملات لفائدة الشركاء. وستعتمد الاستعراضات على الرقابة القوية على المستوى الإقليمي و/أو على مستوى المقر من أجل كفالة الوفاء بالمعايير والمساءلة اللازمة، مع جعل التوصيات ملزمة، رهنا بموافقة الحكومة المضيفة.

٥٩ - والغرض من الإجراء الثاني هو استخدام الخدمات التشغيلية المشتركة/مهام المكاتب الخلفية لتصبح الخيار التلقائي للأفرقة القطرية، والهدف من ذلك هو تحقيق وفورات الحجم ومواءمة إجراءات تسيير العمل. وباستطاعة الكيانات التي تنفذ عمليات كبيرة، والتي قد يلزمها الحفاظ على الاستقلالية التشغيلية لأسباب متنوعة، أن تحافظ على خدماتها منفصلة، شريطة أن تقدم دراسة جدوى واضحة. وينبغي أن يستند هذا الإجراء إلى الجهود المستمرة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل توحيد عملية تقديم الخدمات من خلال مراكز الخدمات المتكاملة على الصعيد القطري (المراكز الأفقية) أو مكاتب الخدمات العالمية و/أو الإقليمية (المراكز الرأسية)، وأن يكون متسقا مع جهود الإصلاح الإداري الجارية. وسوف لا تدير الأمم المتحدة مكاتب متعددة في بلد بعينه إلا في الحالات الاستثنائية. ومن المحتمل أن توفر هذه التدابير مئات الملايين من الدولارات التي يمكن إعادة استثمارها في تحقيق نتائج من أجل تحسين حياة الناس مباشرة.

٦٠ - وينبغي أن يمكِّننا جيل الأفرقة القطرية الجديد من الانتقال من وجود عالمي موحد، حيث يبلغ متوسط عدد الكيانات في كل فريق قطري ١٨ كيانا، إلى أفرقة قطرية أكثر تماسكا ومرونة وأصغر حجما وذات كفاءة وتركز على نطاقها الموضوعي، وذات قدرات كبيرة في مجال السياسات المتكاملة ومزيد من الاستجابة للأولويات والمطالب الوطنية. وما فتئت الإدارة التقليدية لتعاون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قائمة حصريا تقريبا على التوافق في الآراء، مع ضعف المساءلة، والتركيز على استقلالية فرادى الكيانات. وبمرور الوقت، أصبح التنوع مع انعدام المساءلة الكافية موطن ضعف، وليس مصدر قوة. فهذا النهج، لم ولن يؤدي إلى التغيير التحوُّلي بهدف تحسين حياة الناس.

٦١ - **للمضي نحو تطبيق النهج القائم على الوحدات النموذجية إزاء الجيل الجديد من الأفرقة القطرية، سنقوم بما يلي:**

(أ) التشاور مع الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة من أجل كفالة تشكيلة للأفرقة القطرية أكثر تجاوبا ومصممة خصيصا لكل بلد على حدة؛

(ب) وضع مقترحات، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيانات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ركيزتين رئيسيتين، هما، وضع معايير لترشيد الحضور المادي لفرادى الكيانات، ووضع استراتيجية مشتركة لإعادة تنظيم الخدمات التنفيذية/مهام المكاتب الخلفية وضمان أن تكون النموذج الموحد للأفرقة القطرية.

إعادة تأكيد سلطة المنسقين المقيمين وحيادهم.

٦٢ - من المهم للغاية كفالة تغيير رئيسي في نظام المنسقين المقيمين حتى يظهر جيل جديد من الأفرقة القطرية. وسوف نُزيل الغموض الذي يكتنف دور المنسقين المقيمين. وفي الوقت الراهن، فإن المطلوب من المنسقين المقيمين هو توجيه دعم الأفرقة القطرية على الصعيد الوطني، ولكن بأدوات محدودة وبدون سلطة رسمية فيما يتعلق بسائر رؤساء كيانات الأمم المتحدة المعيّنين محليا.

٦٣ - ولتقديم الدعم الفعال لخطة عام ٢٠٣٠، يتعين على المنسقين المقيمين أن يكونوا ملمّين بحالة التنمية، بما في ذلك الكفاءات التعاونية القوية، وفقا لاحتياجات البلد الذي يعملون فيه. ويجب أن يكون دورهم والمهام الموكلة إليهم واضحة للاستفادة مباشرة من خبرة الكيانات ذات الصلة، والتفاعل مع الشركاء باسم المنظومة والأمين العام وللمساعدة في تحديد أولويات الدعم، حسب الاقتضاء، وفقا للأولويات والاحتياجات الوطنية.

٦٤ - ولم يعد يكف اتخاذ ترتيب أول من بين ترتيبات متساوية في الأهمية، يتوقف على حسن نية وتفاهم رؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على الصعيد القطري. وعلى الرغم من أن أعضاء الفريق القطري مسؤولون أمام رؤسائهم عن الولايات الفردية، فإن العمل من أجل تعزيز الكفاءة والنتائج يتطلب أن يكونوا أيضا عائدين بالنظر للمنسقين المقيمين ويظلوا مسؤولين أمامهم عن الأنشطة على نطاق المنظومة. وسيلزم إبرام اتفاقات بين المنسقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية، وبالتالي ضمان قدر أكبر من المساءلة إزاء بعضهم بعضا عن الأداء وعن أي مساهمة مشتركة في الأولويات القطرية.

٦٥ - وسيجري استعراض التوصيف الوظيفي للمنسقين المقيمين، نظرا للطلبات المتزايدة في خطة عام ٢٠٣٠. ويجب أن يكون المنسقون المقيمون، أولا وقبل كل شيء، من كبار المدافعين والمهنيين في مجال التنمية المستدامة، ولديهم فهم عميق لعمليات التخطيط الوطنية، ولجميع أبعاد أهداف التنمية المستدامة ومختلف السياقات والاقتصاد السياسي للتنمية. وللمضي قدما، ينبغي أن يصبح المنسقون المقيمون خبراء في مجال تكامل السياسات، وقادرين على توجيه المساهمة الفنية للمنظومة في خطة عام ٢٠٣٠، والإشراف عليها، تمشيا مع الأولويات الوطنية والقواعد والمعايير الدولية. وسوف تلزمهم معرفة قوية بالبيانات والإحصاءات، والابتكار، وتنمية الشراكات والتواصل الفعَّال من أجل التنمية المستدامة. وسوف يلزم كذلك مواءمة مجموعات مهارات فرادى المنسقين المقيمين مع الاحتياجات المحددة للبلدان التي يعملون فيها.

٦٦ - ويجب أن يكون المنسقون المقيمون قادرين على قيادة الأفرقة القطرية في عمليات التحليل المتكامل، والتخطيط والاستشراف، ولديهم رؤية واضحة للقضايا الناشئة الجانبية التي تؤثر كثيرا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على المنسقين المقيمين، واضعين خطة عام ٢٠٣٠ نصب أعينهم، أن يناصروا الحكومات والشعوب ويدعمونها في جهودها الرامية إلى الترويج لنهج وقائي، يركز على بناء قدرة المؤسسات الوطنية على استباق الاضطرابات والصدمات التي يمكن أن تحول دون تحقيق هذه الأهداف أو تقوض التقدم المحرز. ويجب أن يكونوا قادرين على العمل مع الحكومات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تطبيق قيم الأمم المتحدة وقواعدها وإعلاء شأنها بطريقة تراعي السياقات والخصوصيات الوطنية.

٦٧ - وسوف لا يتأتى تمكين نظام المنسقين المقيمين من السلطة وحدها. فهو يتطلب أيضا توفير القدرات والموارد. وللمضي قدما، سيكون من الأهمية بمكان التأكد من توفّر الموارد الكافية للمنسقين المقيمين ومكاتبهم وتزويدهم بمجموعات المهارات المناسبة لتقديم المشورة إلى الحكومات الوطنية ودعم خطة عام ٢٠٣٠. وفي الوقت الراهن، تركز مكاتب المنسقين المقيمين في مهامها في المقام الأول على القيادة في وضع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالاشتراك مع النظراء الحكوميين وغيرهم من النظراء في مجال التنمية الوطنية، إلى جانب التنسيق والإشراف على الإطار والبرامج المشتركة. وفي المستقبل، يجب أيضا أن تكون مكاتبهم مركزا للتحليل والتخطيط الاستراتيجيين على الصعيد القطري، بما في ذلك من أجل الوقاية، وتكامل السياسات، وبناء الشراكات على نطاق المنظومة وتوفير التمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٨ - وينبغي دعم المنسقين المقيمين بمستشارين سياسيين وتقنيين ذوي كفاءة عالية يمكنهم تقديم الخبرة المتخصصة في مجال تكامل السياسات، ودعم تنسيق المساهمات على نطاق المنظومة على الصعيد القطري من أجل تنفيذ الأهداف. ويجب أن يكون المنسق المقيم قادرا على الاستفادة من قدرات فرادى كيانات الأمم المتحدة من أجل تحقيق النتائج المتفق عليها على نطاق المنظومة على الصعيد القطري.

٦٩ - ومن الأهمية بمكان، ودعما لجميع الجوانب المبينة أعلاه، أن تعجّل كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل في جميع التعيينات، بما في ذلك تعيينات المنسقين المقيمين. ولقد أحرزنا تقدما كبيرا في هذا الصدد، إذ أصبحت المرأة تشغل حاليا ٤٥ في المائة من جميع وظائف المنسقين المقيمين، وصرت الآن أسترشد بالممارسات الجيدة في هذا الصدد في تنفيذ استراتيجيتي الأوسع نطاقا المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين.

٧٠ - ويجب أن يقابل تعزيز القيادة بقدر أكبر من المساءلة والحياد. وبناء على المشاورات والتحليلات المنجزة حتى الآن، فإننا مصممون على أن نسلك طريق فصل مهام المنسقين المقيمين عن مهام الممثلين المقيمين التابعين للبرنامج الإنمائي. والجدار الفاصل القائم حاليا بين هذين الدورين غير كاف لضمان مستوى النزاهة الذي يمكن أن يولد الثقة داخل المنظومة وخارجها، حتى يتمكن المنسقون المقيمون من القيام بدور قيادي على نحو فعال.

٧١ - وسيكون من المهم للغاية الاستفادة من قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذاكرته المؤسسية، ودعمه التشغيلي من أجل تحديد نظام المنسقين المقيمين. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون هناك أي تناقض بين أدوار ومسؤوليات المنسقين المقيمين وأدوار ومسؤوليات البرنامج الإنمائي بوصفه كيانا فرديا وعضوا في الأفرقة القطرية، ويعمل كمنبر مسؤول عن تكامل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وللنجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يلزم أن تظل وظيفة المنسقين المقيمين مترسخة في أنشطة منظومة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالمستوى القطري، ويكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداتها الرئيسية.

٧٢ - ويجري حاليا استعراض الاعتبارات القانونية والتشغيلية والميزنية والاستراتيجية ذات الصلة للتأكد من أن يكون الانتقال إلى نظام أفضل للمنسقين المقيمين، عملية سلسة ومتدرجة، وتجنب تعطيل التنفيذ على الصعيد القطري. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، سأقدم مقترحات أكثر تفصيلا بشأن تحسين نظام المنسقين المقيمين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٧٣ - ولتعزيز الدور القيادي للمنسقين المقيمين، سنواصل إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء ورؤساء الهيئات الإدارية لكيانات الأمم المتحدة والكيانات الرئيسية في المنظومة من أجل القيام بما يلي:

(أ) إنشاء خطوط مساءلة واضحة بين جميع أعضاء الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين، وبين المنسقين المقيمين والأمين العام؛

(ب) تحديد أفضل نمط تشغيلي لكفالة الحياد الكامل لوظيفة المنسق المقيم، من خلال الفصل بين مهام المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة والممثلين المقيمين التابعين للبرنامج الإنمائي على أرض الواقع، وهو ما سيتجسد من خلال إنشاء آليات تنسيق ومساءلة إقليمية وعالمية كافية؛

(ج) تحديد احتياجات مكاتب المنسقين المقيمين من التمويل والموظفين، وإعارة أقصى ما يمكن من الخبرة التقنية والسياساتية من الكيانات وتوفير الخدمات الاستشارية من الكيانات التي ليست ممثلة في بلد بعينه.

٧٤ - ولضمان تزويد المنسقين المقيمين والأفرقة التابعة بمجموعات المهارات الضرورية، على النحو المطلوب في خطة عام ٢٠٣٠، سنقوم بما يلي:

(أ) استعراض وظيفة المعارف والتعلُّم على نطاق الأمم المتحدة للتأكد من أن برامجنا التدريبية ومعارفنا محدّثة، ومستخدمة على النحو الأمثل ومتاحة على أفضل وجه ممكن للأفرقة القطرية والدول الأعضاء؛

(ب) تقييم برامج عمل مختلف معاهد البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة ونتائجها للوقوف على أهميتها وتأثيرها؛

(ج) تعزيز التفاعل بين المنسقين المقيمين والكيانات المعيارية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية، من أجل ضمان حصول الأفرقة القطرية على الدعم الفني اللازم للوفاء بولايتها المعقدة؛

(د) استعراض أسلوب التوظيف والحوافز المهنية لوضع قائمة جديدة من المنسقين المقيمين المرشحين للانتداب، وضمان مكافآت مجزية على التنقل؛

(هـ) إعطاء الأولوية لرفع نسبة وظائف المنسقين المقيمين التي تشغلها النساء من ٤٥ في المائة لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، في أقرب وقت ممكن.

تفعيل العلاقة بين العمل الإنساني والإنمائي على الصعيد القطري

٧٥ - يتطاول أمد الأزمات بشكل متزايد، ويظل السكان مشردين على مدى ١٧ عاما، في المتوسط، وبلغت الاحتياجات الإنسانية مستويات لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ونظرا لحجم التحديات التي نواجهها اليوم وتعقدها وتكلفتها البشرية، فإن الجميع مسؤول عن إنهاء العوز من خلال الحد من المخاطر وأوجه الضعف.

٧٦ - وبالنسبة للأشخاص الذين تتعرض أسباب عيشهم وحياتهم للخطر على أرض الواقع، فإن التفريق بين المساعدة الإنسانية والدعم الإنمائي وبناء السلام لا معنى له. فهذه التحديات تؤثر على حياة الناس على نحو موحد ومتزامن - واستجابتنا لن تكون كافية أبداً إذا كانت مشتّتة.

٧٧ - ويجب علينا تنفيذ الطريقة الجديدة، طريقة العمل الشامل للأنشطة الإنمائية والإنسانية، مع التركيز على النتائج الجماعية على الصعيد القطري. وكما أقرّت ذلك الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٧١ فإن ”الاستجابة الشاملة على نطاق المنظومة ككل، بما في ذلك زيادة التعاون والتكامل بين التنمية، والحد من مخاطر الكوارث، والعمل الإنساني، والحفاظ على السلام، هي أمر أساسي لتلبية الاحتياجات وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية“.

٧٨ - ويجب ألا يؤدي زيادة التركيز على العلاقة بين العمل الإنساني والإنمائي، أو علاقاتهما بالسلام والأمن، إلى تحويل الأموال عن الأغراض المحددة لها أو تحويل التركيز من التنمية إلى أهداف أخرى. وإذا ما حدث ذلك، فسنكون قد فشلنا في تحقيق هدفنا الأساسي، المتمثل في جعل العالم أكثر أمناً وازدهاراً. وينبغي كذلك ألا تقوض طريقة العمل الجديدة، بأي شكل من الأشكال، مبادئ العمل الإنساني، لا سيما في حالات النزاع المسلح. وتتمثل طريقة العمل الجديدة في إتاحة مسار عملي لإزالة الحواجز غير الضرورية بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي نظرا لأنهما يعملان معا من أجل تعزيز الاستثمارات في التنمية المستدامة وفي الناس والمؤسسات، وأن نفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وهي تتمثل أيضا في حماية مكاسب التنمية المستدامة حيثما كان ذلك ممكنا، والحيلولة دون فقدان فوائد السلام كلما نشبت أزمة أو حدثت صدمة.

٧٩ - وسيتطلب تنفيذ طريقة العمل الجديدة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ضمن هيكل المنظومة عموما، بتزويدها بمجموعات المهارات والأدوات المناسبة اللازمة لاستباق المخاطر والاستفادة من جميع أصول المنظمة الداعمة لخطة عام ٢٠٣٠. وحتى يتسنى تحقيق المزيد من الاتساق على أرض الواقع، سيلزم إجراء تغيير في التفكير المفاهيمي، والثقافة التنظيمية وأساليب العمل على صعيد الوكالات والصناديق والبرامج والكيانات داخل إدارات الأمانة العامة. وسيكون من الضروري إنشاء قاعدة مؤسسية واضحة لهذا العمل على الصعيد العالمي، لضمان توجيه الجهود

القطرية ودعمها على النحو الكافي، واعتماد نهج إقليمية في الوقت الذي نواجه فيه عددا متزايدا من الأزمات عبر الحدود.

٨٠ - وبالإضافة إلى تنفيذ طريقة العمل الجديدة، فإننا مصممون على تعزيز أوجه الترابط بين خطة عام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام، مع التركيز على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة ومعالجة أسباب النزاع الجذرية. وسيكون الربط بين السلام والتنمية مهما بوجه خاص في سياقات النزاع أو ما بعد النزاع، حيث غالبا ما تعمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأفرقة القطرية جنبا إلى جنب. وزيادة الاستثمارات في الوقاية، وعلى الصعيد العالمي وعلى مستوى جميع الركائز، أمر حيوي أيضا. وإذا كانت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر تماسكا وخضوعا للمساءلة عن النتائج على أرض الواقع فإنها ستكون قادرة أكثر على التعاون مع ركيزة السلام بطريقة تعالج الانقسامات والتناقضات التي تعوق تحقيق نتائج مثلى لفائدة الفئات الضعيفة من السكان. وسيكون من المهم للغاية إحراز تقدم في هذا الصدد للحفاظ على السلام ومكاسب التنمية، مع مراعاة الواقع التشغيلي المتميز في كل مجال من مجالات العمل.

٨١ - وللمضي قدما بطريقة العمل الجديدة وإسهامها في خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي القيام بما يلي:

(أ) أن يعمل نائب الأمين العام مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة الإنمائي من أجل '١' تبسيط السياسات والمبادئ التوجيهية التشغيلية في المقر بهدف تحفيز وتيسير الاتساق في الميدان؛ '٢' تحسين التحليل والتخطيط والبرمجة الشاملة لمختلف الركائز؛ '٣' استعراض أداء المهام المزدوجة أو ثلاثية الأدوار التي تضطلع بها القيادة العليا للأمم المتحدة على أرض الواقع؛ '٤' تحديد طرائق تمويل مرنة لدعم بناء القدرة على التكيف والأهداف المشتركة في مجالي العمل الإنساني والعمل الإنمائي في الأزمات طويلة الأمد، والاعتراف أيضا بإسهاماتها في الحفاظ على السلام؛

(ب) إنشاء لجنة توجيهية تضم المسؤولين الرئيسيين لتعزيز أوجه التآزر في الأعمال الإنسانية والإنمائية. وسيترأس اللجنة التوجيهية نائب الأمين العام، ويتولى القيادة التنفيذية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستضم اللجنة أكبر كيانات الأمم المتحدة التنفيذية العاملة في المجالين الإنساني والإنمائي على حدّ سواء. وسوف توجه العمل الجماعي المطلوب من فريق الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مع التركيز على تمكين طريقة العمل الجديدة على أرض الواقع، واعتماد النهج والاستراتيجيات الإقليمية عند الاقتضاء، وحشد العمل والدعم العالميين في الأزمات الكبرى. واللجنة التوجيهية هي وسيلة ناجعة وفعالة من حيث التكلفة من أجل كفالة موقع للعلاقة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي داخل المقر، تمشيا مع الولايات القائمة.

٨٢ - ولتحسين الروابط بين التنمية المستدامة والحفاظ على السلام، سنقوم بما يلي:

(أ) توسيع نطاق استثمارات صندوق بناء السلام لدعم الإجراءات المتكاملة المتعلقة بالوقاية وتدابير منع التصعيد في خضم النزاعات العنيفة؛

(ب) بناء روابط مشتركة إلى جانب الاستعراض المتزامن لهيكل السلام والأمن من أجل ضمان اتساق أفضل مع ركيزة التنمية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ودعمهما.

باء – على الصعيد الإقليمي: صوت متماسك على مستوى السياسات

٨٣ – من المهم للغاية تعزيز صوت الأمم المتحدة على مستوى السياسات على الصعيد الإقليمي لتلبية مطالب خطة عام ٢٠٣٠. أما اللجان الإقليمية، فهي بدورها، عنصر أساسي في الدعامة التي تقوم عليها سياسة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهي النسيج الرابط بين المستويين العالمي والمحلي، والجهة المقدمة لوجهات النظر الإقليمية بشأن القضايا العالمية. وتضطلع اللجان الإقليمية بدور رئيسي بوصفها مجامع فكرية تعنى بالسياسة العامة، إذ أنها تقدم خدمات البيانات والخدمات التحليلية والمشورة السياساتية لمعالجة القضايا الإقليمية، وتدعم إعداد مجموعة واسعة من القواعد والمعايير والاتفاقيات الإقليمية. وتقوم بدور منابر للعمل مع المؤسسات الإقليمية الحكومية الدولية، من أجل تبادل الآراء داخل الأقاليم وفيما بينها، من خلال توفير أشكال جديدة من التعاون الإنمائي والشراكات الإقليمية وتوسيع نطاقها.

٨٤ – ولكيانات الأمم المتحدة الأخرى وجود إقليمي أيضا أو مسار عمل إقليمي، فرديا أو كأعضاء في الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. والمهام الأساسية الموكلة للأفرقة الإقليمية هي توفير القيادة والتوجيه وتقديم الخدمات الاستراتيجية للأفرقة القطرية؛ والإشراف على ضمان الجودة ورصد أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومبادراتها المشتركة؛ والسهر على إدارة أداء المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية؛ وحل المشاكل في الحالات القطرية الصعبة وفي تسوية المنازعات.

٨٥ – بيد أن المكاتب الإقليمية التابعة لمختلف كيانات الأمم المتحدة توجد مبعثرة في مواقع مختلفة، كما أن تعريف المناطق يمكن أن يختلف من كيان إلى آخر. أما التنسيق على الصعيد الإقليمي فهو دون المستوى الأمثل، ويترتب على ذلك أثران مباشران هما: (أ) عدم وضوح تقسيم العمل على الصعيد الإقليمي، مع احتمال حدوث تداخلات، لا سيما عندما تتعامل اللجان الإقليمية مع الحكومات الوطنية في مجال بناء القدرات أو عندما تنشط الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال إنتاج الدراسات والمنتجات المعرفية بشأن القضايا المطروحة على صعيد المنطقة أو على الصعيد دون الإقليمي؛ (ب) الاستخدام دون المستوى الأمثل لقدرات المنظمة السياساتية بشأن الأولويات الإقليمية، بما في ذلك بشأن القضايا ذات الأهمية الحاسمة في نجاح خطة عام ٢٠٣٠ مثل تمويل التنمية وبناء القدرات الإحصائية.

٨٦ – وللمضي قدما، وتمشيا مع التزامنا بالتركيز على تعزيز القيادة، ينبغي تمكين اللجان الإقليمية بوصفها الصوت الرائد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن وضع السياسات، والبحث وإنتاج مشاريع المعرفة على الصعيد الإقليمي التي تغذي التكامل والتقييم المتوازن بشأن التنمية المستدامة. وينبغي أن تحافظ الأفرقة القطرية، بدورها، على الدور الأساسي في دعم الحكومات الوطنية في التنفيذ والرصد والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم في هذا الصدد، الاستناد إلى بيان التعاون بين اللجان الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مع ما يتصل بذلك من أوجه المساءلة لضمان تقسيم واضح للعمل.

٨٧ - وكجزء من هذه الجهود، فإننا نعتزم العمل بشكل وثيق مع اللجان الإقليمية حتى تتمكن من التركيز تدريجيا على ثلاث مهام رئيسية: (أ) الوفاء بدورها بوصفها مراكز الفكر في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وتوفير تحاليل ومعارف عالمية المستوى بشأن الأولويات على صعيد المنطقة، والابتكار، وتمويل التنمية، والقضايا العابرة للحدود، ومن ثم، فمن الضروري أن تعزز اللجان تفاعلها مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، ومع الأفرقة القطرية من ناحية أخرى؛ (ب) توفير منتديات إقليمية لتبادل أفضل الممارسات، ومتابعة واستعراض التقدم المحرز بشأن خطة عام ٢٠٣٠، فضلا عن تحليل التحديات القائمة والمستجدة، من خلال إشراك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقا؛ (ج) دعم وتعزيز القدرات المعيارية والسياساتية للأفرقة القطرية، التي ستعتمد، في أفضل الأحوال، وبصورة أكثر منهجية على خبرات اللجان، بدلا من الجهات الفاعلة الخارجية. وينبغي أن يستفيد المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية بقدر أكبر من قدرات اللجان الإقليمية المتعلقة بالدعوة في مجال السياسات في المراحل الأولى، وهي القدرات التي تسعى البلدان المتوسطة الدخل والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، على وجه الخصوص، إلى الاستفادة منها. وبالإضافة إلى أن هذا النهج يتسم بالفعالة من حيث التكلفة، فمن شأنه أن يعزز الاتساق في الأمم المتحدة وعمليات التشخيص والمشورة.

٨٨ - وفي حين أنه يتعين بيان خصوصيات هذا الترتيب بمزيد من التفصيل، ستكون هناك أوجه تآزر وكفاءة واضحة من حيث التكلفة في ترشيد وتعزيز اتساق الحضور المادي على الصعيد الإقليمي. ولا ينبغي أن يسفر النهج الجديد عن وفورات في التكاليف فحسب، بل والأهم من ذلك، أن يولد خبرة عالية الجودة لا يمكن أن توفرها سوى الأمم المتحدة من خلال جمعها على نحو فريد بين المشروعية المعيارية ونطاق العمليات. وعند النظر في المقترحات، سنعمل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الحفاظ، حسب الاقتضاء، على الأعمال التنفيذية التي تركز على البلدان والتي يضطلع بها حاليا أعضاء الأفرقة الإقليمية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيتم التركيز على تعزيز تماسك القيادة حول القضايا المتعلقة بالسياسات والبيانات وتعزيز أوجه التآزر بين الإجراءات على الصعيدين القطري والإقليمي.

٨٩ - ولتحسين الاتساق وتعزيز صوت سياسي موحد على الصعيد الإقليمي، سوف أقوم، قبل نهاية عام ٢٠١٧، باستعراض للمهام الإقليمية وقدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال السياسات وإدارة البيانات، وذلك من أجل ما يلي:

(أ) توضيح تقسيم العمل بين اللجان الإقليمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والكيانات التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) استكشاف إمكانية الاشتراك في موقع واحد أو تجميع قدرات المنظومة في مجال السياسات على الصعيد الإقليمي، بتنسيق شامل من اللجان الإقليمية، وذلك من أجل ضمان أن تكون المنظومة ممثلة لصوت سياسي موحد ذي أثر أكبر؛

(ج) استعراض هياكل التنسيق الإقليمية القائمة التابعة للأمم المتحدة، وارتباطها بآليات التنسيق الإقليمية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

جيم – على الصعيد العالمي: إعادة تنظيم التنمية في أعلى مستويات المنظمة من أجل دعم النتائج وتيسير تحقيقها على الصعيد القطري

الآليات العالمية التي تدعم التغيرات في الميدان وتيسر تحقيقها

٩٠ – في حين يتواصل التركيز على تحسين الأداء على أرض الواقع، سيعتمد تعزيز الاتساق والقيادة الفكرية إلى حد كبير على ما نقوم به من أعمال على الصعيد العالمي. وغالبا ما كان أثر جهود الإصلاح السابقة محدودا بسبب الافتقار إلى الجهود المتناسبة أو عدم إحراز تقدم على صعيد المقر. وفي المقابلات التي أجريت مع أعضاء الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين، أكدوا مراراً وتكراراً على المزيد من التنسيق والاتساق والمواءمة على الصعيد العالمي بوصفها شروطا حاسمة لتحسين أداء الأفرقة القطرية. وثمة شعور بأن بعض الإنجازات الكبيرة التي تحققت في العمل معا بشكل أفضل والحد من العزلة على الصعيد الميداني لم تواكبها دائما إنجازات مماثلة في المقر.

٩١ – ولمعالجة هذه المسألة التي طال أمدها، فإني أعتزم أن أتحمل مسؤولياتي كاملة بصفتي المسؤول التنفيذي الأول في الأمم المتحدة وأتولى مجددا دورا قياديا في الجهود التي تبذلها المنظمة في مجال التنمية المستدامة، دعما للدول الأعضاء وموظفينا في الميدان. وقد شرعنا في إجراء استعراض لعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، للتأكد من أنه في وضع جيد يمكنه من توفير القيادة والمساءلة التطلعتين اللتين تحتاجهما المنظومة، وأنه أداة فعالة لدعم العمل وتنفيذ الولايات على نطاق المنظومة دعما للدول الأعضاء.

٩٢ – وسيقوم نائب الأمين العام بدور ميسر للتكامل والاتساق على نطاق المنظومة، وكجهة منظمة للمبادرات على الصعيد العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن دور الوسيط المحايد في العمليات المشتركة بين الوكالات. وإنني أعول على نائب الأمين العام في تعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونزاهة أنشطة المنظمة في مجال التنمية المستدامة، واتساقها وفعاليتها، مع الاحترام الكامل للقدرات التشغيلية وولايات فرادى الكيانات. وسيواصل نائب الأمين العام أيضا دعمي في قيادة عملية إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية. وسيتم عمل كل ما تقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء، الذي أنشأت بموجبه الجمعية العامة وظيفة نائب للأمين العام من أجل ”النهوض بصورة الأمم المتحدة ودورها القيادي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي“.

٩٣ – **ولتعزيز القيادة والمساءلة على الصعيد العالمي بشأن تنسيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، سأقوم بما يلي:**

(أ) **أكلّف نائب الأمين العام بما يلي: ’١‘ أن يتولى دور رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مع إسناد منصب نائب الرئيس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ’٢‘ أن يعمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لاستعراض تشكيلة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأساليب عملها؛**

(ب) **أُعيد تنظيم مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعزيز التنسيق والاتساق والمساءلة على مستوى قيادة منظومة الأمم المتحدة.**

قيادة الأمم المتحدة الفكرية بشأن التنمية المستدامة

٩٤ - لتعزيز القيادة الفكرية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي، ينبغي أن نعزز الدعامة السياسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالاستفادة من الميزة النسبية الفريدة للأمم المتحدة: قدرتها على الإتيان بوجهات نظر من الميدان وطرحها للنقاش العالمي وعرض أفضل الممارسات والخيارات **السياسة على الحكومات**.

٩٥ - وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور حاسم في تعزيز دور اللجان الإقليمية والاستفادة من التحليل التصاعدي من الأفرقة القطرية. وعلى غرار العديد من شركائنا، فإني أتطلع لأن تحتل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مركز الصدارة في مجال تمويل التنمية وسياسة التنمية المستدامة، بما في ذلك في المجالات الجانبية الجديدة الناشئة عن التقدم العلمي والتكنولوجي.

٩٦ - وللمضي قدما نحو تحقيق هذا الهدف، فإننا نعتزم الاستناد إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠، الذي طلبت فيه إلي الدول الأعضاء أن أعزز الفعالية والكفاءة والمساءلة والتنسيق الداخلي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، مع مراعاة ضرورة تجنب التداخل في عملها وضمان أن ينظَّمَ عمل الإدارة على نحو متكامل ومتماسك ومنسق وتعاوني.

٩٧ - والولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠ مطابقة للولايات الواردة في قرار الجمعية ٢٤٣/٧١ ومتصلة بها. ولإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها إدارة تابعة للأمانة العامة موجودة في المقر وممولة من الميزانية العادية، وتضطلع بمهام معيارية وتحليلية ومهام بناء القدرات، لها دور فريد ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجب أن يكون إصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية متسقا مع استعراض المنظومة الإنمائية المشار إليه في القرار ٢٤٣/٧١. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المناقشات الحكومية الدولية الهامة الجارية بشأن مواءمة جداول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، تؤثر أيضا في الكيفية التي تقدم بها الإدارة الدعم المتكامل لتلك العمليات.

٩٨ - **ولتعزيز الفعالية والكفاءة والمساءلة والتنسيق الداخلي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، سوف أقوم بما يلي:**

(أ) **تكليف نائب الأمين العام بالإشراف على عملية الاستعراض الجارية لعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تحقيق أهداف رئيسية ثلاثة هي: '١' تحسين الدعم الذي تقدمه الإدارة إلى العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ '٢' زيادة قدرات الإدارة على تحليل السياسات وإنتاج المعارف؛ '٣' إعادة تأكيد تموقع الإدارة في صدارة سياسة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، بما في ذلك بوصفها 'قاعدة تثبيت' لتمويل التنمية على الصعيد العالمي، تعمل على نحو وثيق مع المؤسسات المالية الدولية والبنك الدولي؛**

(ب) **دعوة الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية ليقوم بدور كبير الخبراء الاقتصاديين في الأمم المتحدة ويكون مسؤولا عن قيادة أحدث التحليلات وسياسات الابتكار، وبالتالي إثراء التخطيط المتكامل الاستراتيجي داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم الدول الأعضاء، وللقيام بدور المحاور الفني القوي مع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية؛ وعلاوة**

على ذلك، فإن كبير الخبراء الاقتصاديين سيعمل بشكل وثيق مع اللجان الإقليمية ومع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لغرض الاستفادة من المعارف الميدانية الفريدة التي تملكها المنظومة من أجل توليد المساهمات وتحديد شكل النقاش العالمي.

خامسا – تعزيز المساءلة لتوجيه الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٩٩ – من الضروري تعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الوقت الذي ننتقل فيه نحو المزيد من الاتساق على نطاق المنظومة ولضمان قدر أكبر من الدعم المتبادل والتماسك على مستوى ركائز العمل. وهذا أمر مهم للغاية أيضا لإعادة تنظيم المنظومة دعما لخطة عام ٢٠٣٠. وفي حين ينبغي أن تُمارس الرقابة، أولا وقبل كل شيء، من قبل البلدان على الصعيد الوطني، فإن تنشيط آلية الإدارة على الصعيد العالمي عامل حيوي في الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف للأمم المتحدة وزيادة الحوافز من أجل التعاون فيما بين الوكالات.

١٠٠ – ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، فقد تشاورت عن كثب مع وحدة التفتيش المشتركة لاستكشاف السبل الكفيلة بتحسين المساءلة وتنسيق عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عموما وإشراف الدول الأعضاء عليها. وتمشيا مع النظام الأساسي للوحدة، فقد قدمت المشورة المستقلة بشأن المبادئ والبارامترات للمساعدة على توجيه تحليلنا. ونحن ممتنون لرئاسة الوحدة ولجميع المفتشين لمشاركتهم في هذا الصدد. وقد قمنا أيضا باستعراض متعمق للدراسات السابقة ومداولات الدول الأعضاء بشأن القضايا المطروحة.

١٠١ – ونتفق مع وحدة التفتيش المشتركة في الرأي القائل إنه لئن كانت الشواغل المتصلة بتجزؤ آليات الأمم المتحدة للإدارة والمساءلة مسألة ما فتئت تتكرر على مدى سنوات عديدة، فإن خطة عام ٢٠٣٠ تقدم زخما متجددا وإطارا للسياسة العامة من أجل التصدي لهذه التحديات بصورة مباشرة. وتتيح أهداف التنمية المستدامة إطارا لتوجيه كيانات الأمم المتحدة على نطاق المنظومة الإنمائية وفرصة لقيادة نقلة نوعية من المساءلة بين الجهات المقدمة للخدمات والجهات المستفيدة إلى المساءلة الجماعية عن النتائج الإنمائية.

١٠٢ – وتعوز هياكل الحوكمة الحالية على الصعيد العالمي القوة الكافية لتعزيز الاتساق ودعم نهج شامل للمنظومة بأسرها بالقدر المطلوب بموجب خطة عام ٢٠٣٠. وفي تفاعلنا، أكدت وحدة التفتيش المشتركة على الحاجة إلى قيادة أية تغييرات وفقا لأغراض محددة بدقة، مع إيلاء اهتمام خاص بتحديد المهام التي تتطلب حوكمة على نطاق المنظومة وتقبل بها. وكما بيّنت ذلك وحدة التفتيش المشتركة بقولها ”نظرا لأنه لم يسبق أن كان شرط التعاون الأفقي والنهج المتكاملة أكثر إلحاحا أبداً، فإن السؤال المطروح هو ما هي أفضل طريقة لتحقيق ذلك مع المحافظة في الوقت نفسه على الدينامية الناجمة عن تباين تكوين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي“. وردا على ذلك، فإننا سوف نركز على ثلاثة أبعاد رئيسية هي: المساءلة وتحسين رقابة الدول الأعضاء على دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لخطة عام ٢٠٣٠؛ وزيادة الشفافية بشأن النتائج على نطاق المنظومة؛ وتعزيز المساءلة الداخلية إنجاز المنظومة للولايات الموكلة إليها.

ألف – تحسين عمل الحوكمة والرقابة الذي تقوم به الدول الأعضاء

١٠٣ – يجب أن تقدم آليات الرقابة الحكومية الدولية التوجيه الاستراتيجي، وتحمِّل المنظومة المسؤولية عن النتائج وتتبني الشفافية. ويجب أن تهيئ أيضا بيئة تمكينية وتوفر حوافز للعمل المشترك والابتكار على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهذان عاملان ضروريان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن غير المرجح أن يوفر هيكل الحوكمة في المنظومة الإنمائية، بصيغته الحالية، مستوى الرقابة المطلوب لضمان تماسك دعم المنظومة الإنمائية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. والحوكمة ليست مجزأة بين فرادى الهيئات الإدارية فحسب، فضلا عن محدودية التفاعل بين هذه الهيئات ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكنها تواجه أيضا صعوبات متزايدة بسبب تفاقم حصة الموارد غير الأساسية التي يجري تخصيصها لتمويل عدد لا يحصى من المشاريع الصغيرة، التي يجري التفاوض بشأنها خارج نطاق الهيئات الإدارية.

١٠٤ – وسيتطلب الخضوع للمساءلة أمام الدول الأعضاء، في جملة أمور، التصدي لهذه التحديات، لضمان الاتساق بين التوجيهات الصادرة عن الهيئات الإدارية للمنظومة مع التوجيهات المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تحسين الرقابة على النتائج على مستوى المنظومة. وإني أثني على الأعمال الجارية التي تضطلع بها الدول الأعضاء من أجل تحقيق الاتساق الاستراتيجي لعمل المجلس والجمعية العامة مع خطة عام ٢٠٣٠، وعلى الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. ومن شأن هذا الترشيد أن يساعد على تعزيز التوجيه الاستراتيجي والرقابة على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، في منظومة الأمم المتحدة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري.

١٠٥ – زيادة عدد الجهات الفاعلة والآليات التي تتقاطع مع الطبقات والخطوط المتعددة، والتي هي أيضا عنصر أساسي لضمان الرقابة والشفافية والمساءلة في المنظومة، فضلا عن الاتساق على نطاق المنظومة:

(أ) على المستوى السياسي، يوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة القيادة السياسية والتوجيه ويقدم التوصيات بشأن تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠؛

(ب) يقدم الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التنسيق والتوجيه عموما للجهود التنفيذية على نطاق المنظومة؛ وعلى الصعيد القطري، يتم تنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومواءمته مع الأولويات القطرية وجعله يتسم بالشفافية بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة، من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ج) في المقر، تندرج الرقابة، والشفافية والمساءلة ضمن مسؤوليات مجلس الرؤساء التنفيذيين، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج.

١٠٦ – ومع ذلك لا يزال الإبلاغ على أساس كل كيان على حدة إلى مجالس إدارة كل منها، هو القاعدة. والأجهزة الرئيسية لها قدرة محدودة على مساءلة الكيانات الفردية عن تنفيذ الولايات على مستوى المنظومة. وفي السنوات الأخيرة، ونظرا لتقدم برنامج الاتساق على أرض الواقع، صارت المسائل المطروحة على نطاق المنظومة تميل إلى أن تكون في المقام الأول من اختصاص الآليات

المشتركة بين الوكالات، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، التي تعمل على أساس توافق الآراء، من دون أن تكون مسؤولة رسميا أمام مجالس الإدارة. ولم تُحدث التغيرات اللاحقة في وظيفة التنسيق أي تغيير في طبيعة هذا الترتيب ذي الطابع الطوعي والقائم على توافق الآراء. وثمة ثغرة واضحة على مستوى المساءلة في مجال تفاعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع الدول الأعضاء بشأن المسائل التي لا تنتمي إلى أي هيئة إدارة بمفردها، بما في ذلك إجراء استعراض للنتائج على نطاق المنظومة. وتتيح خطة عام ٢٠٣٠ فرصة لسد تلك الفجوة في مجال المساءلة.

١٠٧ - ولتعزيز الحوكمة والرقابة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لخطة عام ٢٠٣٠، نقترح الخيارات التالية لتنظر فيها الدول الأعضاء:

(أ) **إعادة تصميم الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية، عن طريق عقده اجتماعات شديدة التركيز، مرتين في السنة.** تشمل مهامه الرئيسية ما يلي: '١' تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة على نطاق المنظومة والقيام بدور منبر للمساءلة فيما يتعلق بالدعم الجماعي حتى تحقق الجهود أهداف التنمية المستدامة، وإجراء استعراض يستند إلى تقارير سنوية خفيفة، تركز على النتائج على نطاق المنظومة في إطار الأهداف، وينبغي أن يشكل جزءا من متطلبات الإبلاغ الحالية ويستفيد من فرادى عمليات الكيانات، وذلك من أجل تفادي الجهود المرهقة أو ازدواجية الجهود، وسيكمل ذلك بتقديرات وتقييمات مستقلة للنتائج والأداء على نطاق المنظومة؛ '٢' القيام بدور منبر لتنسيق عمل المجالس التنفيذية، بالاستعاضة عن الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية، التي ليست لها صفة قانونية؛ '٣' تعزيز الصلة بين المهام المعيارية والمهام التشغيلية، بما في ذلك ترجمة المعايير العالمية الصادرة عن مختلف أجزاء المنظومة إلى توجيهات تشغيلية على نطاق المنظومة.

(ب) **العمل تدريجيا على دمج مجالس إدارات الصناديق والبرامج الموجودة في نيويورك، بالاستفادة من الممارسة الحالية المتمثلة في عقد اجتماعات المجلس المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** يمكن أن يكون هذا الاندماج ذا أثر كبير، لأن هذه الكيانات تنفذ جانبا كبيرا من الأنشطة التنفيذية على أرض الواقع وتشغل ما يقرب من نصف مجموع موظفي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبإمكان الكيانات الأخرى، بما فيها الوكالات المتخصصة، أن تحافظ على هيئات كل منها، ولكن مع إقامة روابط أقوى مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستركز عملية الاندماج على الحوكمة الأفقية للمنظومة مع زيادة ممارسة الدول الأعضاء للتوجيه الاستراتيجي والرقابة والتركيز على الاستراتيجية والتخطيط والنتائج المشتركة، من أجل تنفيذ خطة واحدة بشكل أفضل. ومع ذلك، سوف يواصل المجلس المشترك توفير حيز مخصص لبحث قضايا فرادى الكيانات، لضمان أن تظل المساءلة الرأسية عن النتائج الخاصة بكل كيان قوية. وستتطلب عملية الإدماج استعراض الأداء الحالي للمجالس بغية تحسين الاتساق والكفاءة وجودة المشاركة، والشفافية والرقابة الاستراتيجية، والمزيد من المتابعة المنتظمة والامتثال للقواعد الواضحة، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة في القرار ٧١/٢٤٣.

(ج) **تعزيز التفاعل مع الدول الأعضاء بشأن القضايا المطروحة على نطاق المنظومة.** أريد أن أتعامل بصورة مباشرة أكثر مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الدعم

المقدم على نطاق المنظومة للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبشأن الأنشطة التي تقع تحت مسؤولية مجلس الرؤساء التنفيذيين وأعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ولئن كان يتعين أن يظل هذان المجلسان من آليات الإدارة الداخلية الواقعة تحت تصرف الأمين العام، فإن زيادة الشفافية فيما يتعلق بتلك الأنشطة والمشاركة في حوار تفاعلي مع الدول الأعضاء للتأكد من أن عملها متوائم مع التوجيهات والتوقعات المتعدد الأطراف أمر مفيد للجميع. وسوف نناقش طرائق هذا التفاعل مع رئيس المجلس والدول الأعضاء.

باء – زيادة الشفافية بشأن النتائج على نطاق المنظومة

١٠٨ – لتعزيز المساءلة الداخلية بهدف الوفاء بالولايات الجماعية، سوف نعمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل إنجاز المبادرات التالية:

(أ) **الإبلاغ السنوي عن النتائج على نطاق المنظومة على جميع المستويات.** سيجري في كل بلد إعداد تقرير سنوي مشترك واحد للحكومات المضيفة يتعلق بالدعم الجماعي للأهداف، على النحو المبين في الخطط الإنمائية الوطنية. وبالفعل تقوم العديد من الأفرقة القطرية بإعداد تقرير واحد عن النتائج للحكومات المضيفة لها. ونود أن تُعمّم هذه الممارسة وتُوحّد تيسيرا لإمكانية مقارنة البيانات وتجميعها على الصعيد العالمي. وتبدأ المساءلة والشفافية أمام الحكومات المضيفة وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين بإرساء نظام قوي من المنسقين المقيمين وتحسين طرق الإبلاغ عن النتائج المحققة، حتى يتسنى للحكومات والمواطنين على حد سواء، فهم دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقيمتها وإنجازاتها. وعلى الصعيد الإقليمي، ستتولى اللجان الإقليمية تنسيق تقديم التقارير السنوية عن مساهمة المنظمة في القضايا المتعلقة بالسياسات الإقليمية وإنتاج المعارف. أما على الصعيد العالمي، فستواصل المنظومة الإنمائية مواءمة نظم إدارة بياناتها ونظمها المتعلقة بالإبلاغ من أجل تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مساهماتها الجماعية في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف، بالاعتماد على المنهجية التي وُضعت لأجل الخطوط العريضة للمهام والقدرات على نطاق المنظومة التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة في قرارها ٧١/٢٤٣.

(ب) **تعزيز الشفافية بشأن النفقات والنتائج الخاصة بكل كيان من خلال الانضمام إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وذلك لضمان أن تكون الدول والمواطنون مطلعين في الوقت الحقيقي على نفقاتنا.** ستستفيد الكيانات أيضا من التقدم الكبير المحرز في نظم الإبلاغ عن النتائج لجعل مساهمة المنظمة في التنمية المستدامة واضحة وملموسة أكثر.

(ج) **تهيئة القدرات اللازمة لإجراء تقييم مستقل للأنشطة على نطاق المنظومة.** يتطلب نظام الأمم المتحدة الإنمائي قدرات مخصصة لغرض إجراء تقييمات أكثر تواترا واتساقا للأداء والنتائج على مستوى المنظومة. وإننا نفكر في إنشاء مكتب صغير مستقل يمكن إلحاقه بالمكتب التنفيذي للأمين العام أو غير ذلك من آليات التنسيق الداخلية التي تقدم الدعم إلى نظام المنسقين المقيمين بعد تجديده. وسيكون لهذا المكتب أثر وتركيز خفيفين على ضمان الاتساق في عمل مختلف مكاتب التقييم المستقل في فرادى الكيانات، بينما يقوم أيضا بتقييمات لأداء المنظومة الإنمائية دعما للأهداف، على الصعيد العالمي أو على الصعيد القطري.

جيم – تعزيز المساءلة الداخلية من أجل الوفاء بالولايات الجماعية

١٠٩ – لزيادة الشفافية بشأن النتائج على نطاق المنظومة، سنعمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على استكمال التركيز الحالي على الولايات الخاصة بكل كيان وعلى الامتثال. وسيشمل ذلك المبادرات التالية:

(أ) **سلسلة من التدابير الرامية إلى زيادة المساءلة ضمن الإدارة الداخلية وآليات التنسيق، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.** كما أننا نطلب إلى البلدان أن تحوّل الاتفاقيات الدولية التي تصدِّق عليها إلى قوانين وطنية، فمن الضروري أن يحترم كل عضو في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الاتفاقات والمعايير المشتركة بين الوكالات ويتتبعها ويقدم بشأنها تقارير إلى مجالس إدارتها، عن طريق تقاريري، وذلك بالتفاعل المباشر مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المجال العام. ويجب أن تصبح تلك الاتفاقات والمعايير جزءا من الخطط والميزانيات والنتائج الاستراتيجية لفرادى الكيانات.

(ب) **لغرس شعور أقوى بالانضباط الداخلي، سوف نواصل تحسين إدارة الأداء، بما في ذلك عن طريق تبسيط وترشيد الأدوات والآليات للتأكد من أن الاتفاقات بين كبار القادة والأمين العام قائمة على النتائج وتُنفّذ.** يوفر إطار قيادة منظومة الأمم المتحدة الجديد، الذي اعتمده مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيسان/أبريل ٢٠١٧ (انظر CEB/2017/1، المرفق)، أساسا يمكن البناء عليه. وسوف يكون مكملا للإصلاحات المقترحة الأخرى الرامية إلى تعزيز مساءلة المنسقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية.

سادسا – بحث اتجاهات التمويل لإنجاز خطة واحدة معا: من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن التمويل

١١٠ – من الضروري توفير التمويل الكافي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية حتى تتمكن من العمل ككيان واحد وتدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بفعالية. وسيجري تناول المسألة الأساسية مسألة أنماط التمويل في المنظومة في ضوء خطة عام ٢٠٣٠ بمزيد من التفصيل بحلول نهاية عام ٢٠١٧، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة في الفقرة ٢٠ من قرارها ٧١/٢٤٣.

١١١ – ولضمان المزيد من الاتساق والكفاءة والفعالية في الأمم المتحدة، يجب على الدول الأعضاء أن توفر التمويل الأساسي الذي يرسخ الملكية الوطنية، ويساعد على وضع نظام استراتيجي أكثر مرونة. ويؤدي ارتفاع مستويات التمويل المخصص إلى تقييد قدرة المنظومة على التنفيذ بطريقة متسقة، وتقديم الدعم الفعال للنهج المتعلقة بتكامل السياسات، وإدارة البيانات، وبناء المؤسسات، والشراكة والتمويل، وهي مهام ستكتسي جميعها أهمية متزايدة في المستقبل. ويقوض مثل هذا التمويل أيضا المساءلة عن النتائج على نطاق المنظومة.

١١٢ – وتشير الأدلة المستمدة من استعراض مهام وقدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بجلاء إلى التحديات المرتبطة بالتمويل المخصص. وفي الوقت الراهن، لا يُموّل سوى نحو ٢٠ في المائة من المنظومة من الموارد الأساسية، وقد انخفضت هذه النسبة على مدى السنوات العشر الماضية، ولا تزال تنخفض. وفي الوقت نفسه، يجري توجيه نحو ٩٠ في المائة من جميع تدفقات الموارد غير

الأساسية إلى المشاريع الممولة من جهة مانحة واحدة وينفذها كيان واحد. فالتشتت والتقلب هما الظاهرتان السائدان. وستتوقف إعادة التنظيم الفعلي للمنظومة الإنمائية إلى حد كبير على إدخال تغييرات متزامنة على ممارسات التمويل الحالية.

١١٣ - ويجب أن يكون التمويل المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر استدامة ومرونة ومناسبة من حيث التوقيت، وعلى أساس متعدد السنوات. ومن الناحية التشغيلية، يجب أن يكون توفير الموارد منظما على نحو يحقق أقصى قدر من النتائج الجماعية على الصعيد القطري ومن أثر الأمم المتحدة في الحالات التي يمكن أن يحدث فيها تغييرا. فالتمويل المجزأ، يقسّم المنظومة لأنه يحفّز على المنافسة، بدلا من التعاون الذي يُثمر استجابات متكاملة. ويجب علينا معا أن نستكشف السبل الكفيلة بتوفير مزيد من التمويل المباشر للأنشطة والبرامج المشتركة، فضلا عن تمويل النُهج التي تشجع على التكامل والاتساق. وحتى تكون المنظومة الإنمائية مهيأة لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠ يلزم أيضا توفير القيادة والتنسيق على مستوى التمويل، فضلا عن القدرات ومزيج السياسات المناسبة لتحقيق النتائج المنشودة. ويتطلب ذلك أيضا فضاءات مالية تتيح إمكانية الاختبار والابتكار، بما في ذلك معالجة قضايا الغد حتى تتمكن البلدان من تحمُّل المخاطر وتتقاسمها وتديرها بمزيد من الفعالية وتكون أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات.

١١٤ - ويجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا أن تكسب الثقة المطلوبة لتعبئة تمويل أكثر قابلية للتنبؤ به وأقلّ تخصيصا. وسوف نفعل ذلك، جزئيا، من خلال التزامنا بالشفافية والمساءلة إزاء جميع الدول الأعضاء التي هي ملزمة بدورها بذلك إزاء مواطنيها. وقد قدمنا عددا من المقترحات أعلاه لتحسين كفاءتنا، ولنكون أكثر انفتاحا لقبول التدقيق ونتبنّى معيار الشفافية.

١١٥ - ونحن على ثقة أيضا في أن التحول التدريجي إلى النتائج على نطاق المنظومة سيكون عامل إقناع أقوى لشركائنا لتمويل النتائج الجماعية ومهام التنسيق.

١١٦ - **ولمعالجة تجزؤ التمويل، سنقوم بما يلي:**

(أ) **خلال الأشهر المقبلة، وعند إعداد المقترحات التي ينبغي تقديمها في كانون الأول/ديسمبر، سوف نعدّ مقترحات تتعلق بإبرام اتفاق تمويل مع الدول الأعضاء، لاستكشاف الخيارات المعقولة التي يمكن أن تساعد على تحسين نوعية الموارد المخصصة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإمكانية التنبؤ بها، مقابل زيادة الفعالية والشفافية والمساءلة عن النتائج على نطاق المنظومة؛**

(ب) **ستتركز جهودنا على ضرورة إعادة بناء الثقة في الميزانيات الأساسية لكيانات الأمم المتحدة الإنمائية، ودعمها، والقيام في الوقت نفسه بتحديد الآليات - الصناديق المجمعة أو غيرها من مصادر التمويل المبتكرة - التي يمكن أن تساعد في كفالة تخصيص العنصر غير الأساسي بدرجة أقل تقييداً وتسهم في تحقيق النتائج القطرية في إطار أهداف التنمية المستدامة.**

سابعا – الطريق إلى الأمام

١١٧ – يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستجيب بفعالية لمطالب المشهد الإنمائي الجديد وخطة التنمية الجديدة. وتُعقد آمال كبيرة على المنظومة الإنمائية لتتواءم بفعالية مع خطة عام ٢٠٣٠ وتلبي الطلبات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في إطار عملية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

١١٨ – ويتبين من التحليل الذي أُجري لهذا التقرير أن هذه المنظومة الإنمائية مستعدة وجاهزة في آن واحد، ولكنها ليست مجهزة أو مصممة بالكامل في الوقت الحاضر للارتقاء إلى مستوى طموح خطة عام ٢٠٣٠.

١١٩ – ومن الضروري أن تعجّل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالانتقال من الاتساق والتنسيق إلى تعزيز القيادة والتكامل والمساءلة عن النتائج على أرض الواقع.

١٢٠ – وهذا التقرير هو خطوة أولى في تحديد المجالات التي تتطلب مزيدا من العمل، وتدابير بناء الثقة المتبادلة وسبل تحديد شراكتنا لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠ والتأكد من أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يمكن أن تضطلع بالدور الذي تطلبه منها الدول الأعضاء. وسوف يصدر تقرير آخر في كانون الأول/ديسمبر، بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٧١/٢٤٣. وستوفر هذه الوثيقة المزيد من الوضوح بشأن التدابير والأفكار المذكورة في هذا التقرير، لا سيما فيما يتصل بالمقترحات الداعية إلى تحسين نظام المنسقين المقيمين. وسوف تستجيب أيضا للدعوة إلى إعداد وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة، كما ستقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن تطبيقها لزيادة مواءمة جهود التمويل مع العمل المطلوب أن تقوم به الأمم المتحدة استجابة لخطة عام ٢٠٣٠.

١٢١ – وليس هذا التقرير سوى بداية عملية ستظهر مراحلها تدريجيا حتى نهاية عام ٢٠١٧. وقد طلبت إليّ الدول الأعضاء أن أكون طموحا في المقترحات المتعلقة بضمان أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لدعم البلدان من أجل إنجاز خطة عام ٢٠٣٠. ولذلك، فإننا نعول على استمرار ثقة الدول الأعضاء ومشاركتها.

١٢٢ – وكما تطلّع مؤسسو منظمتنا إلى المستقبل البعيد عندما صاغوا ميثاق الأمم المتحدة واعتمدوه، فنحن كذلك نتحمل مسؤولية جماعية عن الاستثمار في الأمم المتحدة الغد والعالم الذي نريد أن نراه في عام ٢٠٣٠ وبعده.

١٢٣ – فالناس في جميع أنحاء العالم يراقبوننا. وإنني لأعول على دعمكم ونحن نمضي إلى الأمام. وبالعمل معا، يمكننا أن ننجز منظومة إنمائية قوية تدعم البلدان من أجل تحقيق نتائج ملموسة لصالح البشر وكوكب الأرض.